مصارف

شفافية ❖ مصداقية ❖ ثقة

❖ السنة الأولى - العدد : 14 ❖ الأربعاء 24 شعبان 1434 - الموافق 3 يوليو 2013 ❖ نصف شهرية تصدر عن مكتب الإعلام بمصرف ليبيا المركزي ❖ توزع مجاناً

مجلس إدارة ليبيا المركزي يعقد سلسلة اجتماعات بمدن شرق ليبيا

صـ 3

الخصائص الكيمائيّة والميكانيكيّة للعملة الجديدة

صـ 9

أبوقناس: النّفط لا يصنع فرص العمل والخدمات والزّراعة أنجع الحلول للبطالة

أكد وزير الاقتصاد الأستاذ مصطفى أبوقناس على أن الحكومة بصدد مراجعة كل القوانين والقرارات المنظمة للنشاط الاقتصادي، في ليبيا، وستصدر اللجان الخاصة بمراجعتها تقريرها في القريب العاجل، تمهيداً لتحويله إلى برامج عمل، تعزّز الاتجاه نحو تنويع مصادر الدخل الوطني، والتحوّل إلى الاقتصاد الخدمي والانتاجي، والاعتماد على مصادر جديدة بديلة للنفط المعرض لاضطرابات الأسواق العالمية.

وتذهب التقارير إلى توسيع أنشطة القطاعات الخدمية والزراعية، والاستثمار في قطاع السياحة والزراعة والصناعة، سيضاعف الحلول الناجعة لخلق أكبر قدر من فرص العمل، وبالمقابل خفض معدلات البطالة التي سجلت نسبة 20 بالمائة قبل الثورة، من خلال دعم الصادرات وتنمية السياحة.

وقال أبوقناس إن النفط يصنع المال، ولكنه لا يصنع فرص عمل، مؤكداً على صعوبة تحديد نسبة مئوية لما يمكن أن تشكله القطاعات الاقتصادية من نسبة الدخل الليبي في المستقبل.

وعلى جانب آخر أشار أبوقناس إلى سعي ليبيا لخفض الاعتماد على إيرادات النفط الذي يشكل نحو 90 بالمائة من صادرات البلاد، فيما أعلن أن الاقتصاد الليبي سيعتمد بشكل كبير على القطاع الخاص الذي لايتعدى حجم نشاطه حالياً نسبة 5 بالمائة من النشاط الاقتصادي مقابل 95 بالمائة للقطاع العام الذي عجز عن تقديم خدمات جيدة، مفتتحاً باب الفساد، وأوضح بوقناس أن ليبيا لديها قدرات متميزة لتصدير الأسماك والزيوت والتمور.

وتتجه ليبيا إلى تنشيط الاستثمار في مواردها الطبيعية، بغية التأسيس لانطلاق اقتصاد متنوع، سيرتكز على السياحة، والزراعة، وكل المجالات الأخرى، بما في ذلك المنتجات الزراعية التي كانت أحد أهم الأنشطة الاقتصادية الرئيسية في البلاد قبل اكتشاف النفط عام 1958، مع نحو 80 في المائة من السكان المنخرطين في العمل بالزراعة أو تربية الحيوانات عام 1950، وانخفض هذا المعدل تدريجياً إلى أن وصل بحلول عام 1999 إلى 18 في المائة فقط.

ويرى الخبراء الاقتصاديون أن وضع استراتيجية تسويق جديدة، تركز على تحسين التعبئة والتغليف وتقديم منتجات نهائية أكثر جاذبية، جنباً إلى جنب مع بحث تعزيز وسائل تسويق حديثة، تلبي معايير الأسواق العالمية، سوف تعزز صادرات المنتجات الزراعية، وتبعاً لذلك تحقيق نتائج ذات أثر اقتصادي إيجابي.

ومن جانب آخر تؤكد نتائج دراسات أجرتها مجموعة من الخبراء المحليين والدوليين، بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية، أن نحو 230 ألف فرصة عمل من المتوقع توليدها في مجال السفر والسياحة في ليبيا، إذا ما تم استكمال مخطط التنمية السياحية -2009 2025، برفع القدرة الاستيعابية للفنادق ومراكز الإيواء السياحي إلى 100 ألف غرفة، ما يعزز فرص البلاد التي تمتلك مقومات طبيعية وثقافية تميزها عن غيرها من دول الإقليم لاستقطاب 4.6 مليون سائح سنوياً، وتبعاً لذلك رفع مساهمة قطاع السياحة إلى 6 بالمائة في إجمالي الدخل الوطني.

مفتتح

المقريف الصورة والواقع

الآن وبعد استقالة (رئيس المؤتمر الوطني) الأستاذ الدكتور محمد المقريف، يتسنى لي كمواطن محايد أن أعبر من موقف شخصي لطالما كان ملازماً لمسيرتي الوظيفية، فبحكم تخصصي المالي كانت تربطني علاقات مع موظفي ديوان المحاسبة ببنغازي ، وكنت دائماً حين النقاش معهم يذكرون الدكتور بكلمات الشكر والثناء والقيادة الواضحة والصريحة والقدرات العلمية المتميزة في مجال الرقابة المالية العامة، لقد أصبح الدكتور منذ ذلك الحين جزءً من ذاكرتي ، وأصبحتُ أتتبع أخباره بإعجاب كبير كونه تمرد على النظام وأدرك مبكراً عدم امكانية التعايش معه، فإنشق عنه باحثاً على أنسام حريته في مكان آخر ، ومن العجيب أنني وخلال عملي السابق (بمشروع النهر) كنت أبحث عن دليل يساعدني في مراجعة العقود الانشائية فإذا بصديقي من ديوان المحاسبة يفيدني بأن أحسن دليل موجود بالديوان قد تم إعداده بمعرفة الدكتور عندما كان رئيساً للديوان ، وقد استلمت فعلاً نسخة منه ، حيث فوجئت بمستوى الدليل ودرجة أهميته كإسلوب عمل ودليل للمراجعة الميدانية والمكتبية، استلمت دليلاً أخر في نفس الفترة أعده وكيل الديوان في ذلك الوقت ويدعى (الحبوش) يتعلق بالمكاتب الاستشارية فكنت فعلاً في حالة ذهول من المستوى الرفيع في الإدارة والأداء الذي كانت عليه بلادنا ، ومند ذلك الحين وشخصية المقريف أصبحت جزءً من خيالي دون سابق معرفة حتى بزوغ ثورة 17 فبراير ، حيث تشرفت بلقائه لأول مرة في فندق المهاري قبل رئاسة المؤتمر الوطني العام ، حيث تعرفت عليه بشكل سريع وكان الانطباع الاول معززاً لصورة الذاكرة فرأيت تواضع جم وإطلالة لطيفة معبرة وملامح جادة تعكس إمكانيات وقدرة قوية على مواجهة الواقع وظروفه ، تكرر بعد ذلك اللقاء فكان إستكمالاً لصورة مثالية لمجاهد استطاع وبحق أن يكون المنتصر الأول على نظام تمرد عليه في بدايته ليكون وبحق رئيس المؤتمر الوطني العام المنتخب بإرادة الشعب الليبي .

هذا الفارس المغوار الذي امتطى حصان الغربة سنين طوالاً وقاد الجبهة الوطنية لانقاد ليبيا ، وكتب المؤلفات في ايضاح حقيقة النظام وفساده ، وتكبدت جبهته شهداء عظام عطروا بدمائهم وكر الشيطان ، وتعرض شخصياً لمحاولات عديدة في اطار سياسة الترغيب والترهيب التي كان يقودها زبانية النظام انتهى به الأمر بعد الانتصار العظيم للشعب الليبي أن يكون مضطراً للاستقالة حتى لا يكون ضحية لقانون العزل السياسي ، حقاً لقد صدق المولى عز وجل عندما قال « إنما الحياة الدنيا لعب ولهو ...» فتحية لهذا البطل المغوار، وهذه القامة العملاقة ، أعذر جهلنا بمعرفة الرجال .

حفظ الله ليبيا شامخة آبية

■ المشرف العام

أحجيـــة البراميل !!!

صـ 04

نعم لقانون العزل السّياسي ...ولكن !!

صـ 05

مومياء الفتاة من الجغبوب إلى السرايا الحمراء

صـ 07

بميزات أمنية عالية ومواصفات فنية حديثة

العملة الجديدة تخفض 55 بالمائة من الأسعار

قال نائب محافظ مصرف ليبيا المركزي علي حبري إن إصدار العملة الجديدة كان حصيلة عمل كبير وضخم، لاختيار التصميم من بين 135 عرضا، وتم اختيار التصميمات التي تعكس وحدة الوطن وانتماءاته والرموز المختلفة من جنوبه وشرقه وغربه، وتمت الاستعانة بأحدث الطرق في عملية المناقصة والممارسة، أسفرت عن توفير 55 في المائة في الأسعار .

حق الرد مكفـــول :

د. فتحي خليفه عقوب

ما كان حديثاً يُفترى ..!!

رداً على ما نشر بصحيفة مصارف العدد "13"

في مقالـه بعنوان "هـل كان حديثا يفترى ؟!" على صحيفة مصارف المنشـور بتاريـخ 12 رجـب 1434 الموافـق 22 مايـو 2013م، افتتـح السـيد إبراهيـم الهنقاري كلامه بأمرين : الأول : أنَّ ما أورده إنْ هو إلا اجتهادٌ و رأيٌ ؛ مُتناسـياً أنَّ للاجتهـاد في أيِّ بابٍ مِنْ أبواب العلم والمعرفة أدواته ومتطلباتُه ، وإلا لاجتهد مَن شـاء فيما شـاء، ولقالَ مَن شـاء ما شـاء، وفي الحديث المبارك المتفـق عليه يقول المصطفى صلى الله عليه وسـلم : (إذا حكم الحاكم، فاجتهد وأصاب، فله أجران. وإذا حكـم، فاجتهد فأخطأ، فلـه أجر واحد) فحصول الأجـر في حالتي الإصابة والخطـأ في الاجتهـاد، يتوقف على توفـر آلته، أي أن يكون الحاكـم المجتهد أهلاً للاجتهـاد فِعلاً، حائـزاً لأدوات الاجتهاد فيما حكم فيه، أما مَن اجتهد وحكم دون توافـر أدوات الاجتهـاد لديه فلا حظَّ لـه في أجر الاجتهاد الخطأ بـل هو آثمٌ وإنْ أصابَ، لتركه الأخذ بالأسـباب !! الثاني : عَـوَلَ الكاتب في نهاية الأمر على النيَّة! مصرّحاً بأنَّ نيته ومقصده هو الإصلاح! علَّ ذلك يشفع له زلة قلَّم أو كبوة، غافلاً عـن أنَّ حسـنَ النيّـة لا يُغني عن خطأ الأسـلوب وإهمـال الوسـيلة الموصِّلة إلى الغرض النبيل، إذ النيّةُ الحَسَـنَةُ تستلزم الأخذ بالأسباب، بسلوك طريقٍ صحيح، وإلا فهو مقصِّرٌ لا تَشـفَعُ له نيّةٌ. فيتبين بذلـك أنّ محاولة الكاتب التّمترس وراء حُسـن النيـة وحريـة الاجتهـاد والتعبير عن الـرأي! وطلباً للسـلامة مـن الرد والتعقيب! ترجو السـلامة ولم تَسلُك مَسَـالِكَها (نية) *** إنَّ السَّفينةَ لا تَجري على اليَبَسِ (سـبب) هناك سُـنَنٌ وسَـنن، وأسـبابٌ مقدمات يجب سلوكها للوصول إلى نتائج منطقية أوتاسـيس حقائق علمية، وما تبرير الكاتب بهذين الأمرين — النيـة وحرية التعبير عـن الرأي — اللذين افتتح بهمـا إلا محاولة إلزام للقارىء بدايةً باحترام ما اعتبرَه " رأيا " في إطار " الرأي والرأي الآخر"! والفرق جدُّ ظَاهِر. بطبيعة الحال، لا اعتراض لأحدٍ على هذه الأطُر العامة، وإنّما الاعتراض على ما اعتبره الكاتب رأياً بالأسـاس، بينما هو مفتقر للسـند والمُستند، ولم يَبنهِ لا على بينـةٍ و لا برهـانٍ علميٍّ ولا واقعيّ، بحيث يَصيرُ قابلا للنّقـاش، فيُقبلُ منه أو يُردُّ عليـه، بل أضَافَ الكَاتـبُ إلى كلامِهِ حُزمةً مِـن التّلفيقات، زَادَتْ الطِّـينَ بِلَّةً، كانْ الأولى به أنْ لا يخوض فيها ابتداءً، ولا يستعجل بالحكم فيما لا يعلم انتهاءً! مما جعله يأتي بالعجائب مِن القَولِ، وكان الأولى به أن يسـأل أولاً قبل أن يحكم، فقد قال الحبيب المصطفى عليه الصلاة والسلام : (إنّما شفاء العيِّ — المرض - السؤالُ). إنَّ ما اعتبره الكاتب فكرةً واجتهاداً أو تعبيراً عن الرأي وحريّةً، لا صلةَ له بالعلم ولا بالمهنية ولا بالكتابة، صَحفيَّةً كانت أم غيرها، فالكتابة الصحيفة لا ينبغي أن تَقتَحِـمَ المسـائلَ العلميَّـة وتقلب حقائقها، لأنـه إهدار للقيمـة العلمية، وخلط للأوراق تحت غطـاء "التعبير عـن الرأي"! أمـا غيـاب المنهجيـة والموضوعية - باعتبارهمـا وسـيلتا توصُّـلٍ إلى الحـقّ، لا ينبغي تأسـيس فكرة أو بنـاء رأي دون مراعاتهمـا - فحـدِّث ولا حرج! بل كثيرٌ من كتابنا المسيَّسـين للأسـف لا يَفقهون حتـى معناهـا فضلا عن تطبيقها أو الالتزام بها، وكما قيل . وسأسـرد بعض تلك الشـطحات مقتبسـةً من كلام الكاتب كما هي، ثم أتبعها بمناقشة بسيطة تكشف وهـنَ كلٍّ منها، بما يؤكّد أن ما ورد ليـس لهُ صلة بالأفكار، ولا بالرأي الذي طالبنا باحترامـه، وذلك على النحو التالي : أولاً : جمـع الكاتب متناقضات ومختلفات ومتعـددات ومتقابـلات لا جامع بينهـا ولا رابط و وصفها بأنها اسـتغلال للدين الإسـلامي لتحقيق أهداف سياسية! ومنها حسب تعبيره : المصارف الإسلامية — الجماعات الإسـلامية — الإسلام السياسي — الإخوان المسلمين — أنصار الشريعة — حزب الله — حزب التحرير الإسلامي — القاعدة — جماعة بوكو حرام — الجماعة الإسـلامية المقاتلة — وغيرها من التنظيمات التي تنسـب نفسها للإسلام ! نقول للكاتب : طالما اعتبرت الصيرفة الإسـلامية اسـتغلالا للديـن، فهل مصرف ليبيا المركـزي، أو المؤتمـر الوطنـي العـام في ليبيـا هما أحـد أولئك المسـتغلين للدين لأغراض سياسـية، حين قررا دعم مشـروع الصيرفة الإسـلامية ؟! وإنْ كانا كذلك فلمـا لم تسـردهما في القائمة، أم أنها تصفية حسـابات أخـرى، ليس المركزي ولا المؤتمـر بـل ولا الصيرفة الإسـلامية طرفا فيهـا ؟! أم هل يا ترى صنـدوق النقد الدولـي هـو الآخر، الذي عـرض خدماته ودعمـه في مجال الصيرفة الإسـلامية وإصدار الصكوك الإسـلامية هو الآخر يستغل الدين الإسلامي لتحقيق أغراض سياسـية أو غيرهـا ؟ ومن وراءه البنـك الدولي، وغيرهما من المؤسسـات الدولية الماليـة المتخصصـة والتي تقـدّم الدّعـم الفني في مجـال الصيرفة الإسـلامية، وعرضـت خدماتها على مصرف ليبيا المركزي والمصارف التجارية الليبية، هل هي الأخرى لها أهدافها السياسية ؟! ثم ما الرابط أو العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بين مؤسسات الصيرفة الإسلامية والتأمين الإسلامي وبين الحركات أو الجماعات التي سـردها الكاتب؟! التي بعضها فعلا إسـلامي يسعى لتحقيق أهداف وغايات إسـلامية، وبعضها مصنوع لتشويه الإسلام والمسـلمين، وهي تجمعات بشرية ذات أهداف جدُّ مختلفة عن أهداف المؤسسـات المالية التي تلتزم المعايير الشـرعية في تعاملاتهـا ؟! قـام الكاتب بحشـد كل هـذه المتناقضات ظناً منه بـأن حكم بعضها سـينتقل إلى الأخرى بالمجـاورة، وبالتالي مَن عرف — مثـلا — تنظيم القاعدة أو بوكو حرام أو غيرها، سيسـحب حكمه ذاك على كل ما ذكر؟! وهذا أسـلوب لا يمُتُّ للكتابة ولا للأمانة العلمية ولا للمنهجية بصلةٍ .. بل إنَّ هذا يُبطِلُ دعوى حسـن النية والإشـارة إلى الإصلاح الذي أشار إليه في مطلع حديثه، فالإصلاح له طرقه وأساليبه وليس بالإقحام والافتراء والدعاوى المجردة يكونُ الإصلاح .. وبناء على أساس الكاتب، وتأسيسـاً على النظرة الموضوعية للصيرفة الإسلامية، كان يلزمه أن يذكـر ضمن الحشـد الذي حشـدَه في قائمة مُسـتغلي الدين الإسـلامي، تلك الدول الداعمة للصيرفة والمالية الإسلامية، فهناك ماليزيا الرائدة في هذا المجال التي مَضَى على تَدشـينها مشـروع الصيرفة الإسـلامية أربعة عقود تقريباً، ومن ورائهـا السـعودية والبحرين والإمارات وقطر وإندونيسـيا وسـنغافورة، بل هناك أيضاً ابريطانيا وفرنسا، وهناك الولايات المتحدة الأمريكية، فهذه كلها دول قَنَّنتْ للصيرفـة والماليـة الإسـلامية بشـكل عام وممارسـتها عمليـاً ؟! فلِمَ سـقطتْ مِنَ القَائِمَـة؟! هـل لأنَّها سـتُظهِرُ التناقـض الكبيـر في المزيج الغريب الذي حَشَـدَه الكاتـب؟! لكـنَ العـدل والإنصاف وهمـا صنو الإصلاح الـذي رفع شـعاره بداية يُلزمَانِهِ بذكر الجميع أيّا كانوا، ويُوجب عليه ذكرها، وبخاصة بأنه سـرد منظمات وجماعـات لا علاقة لها بالصيرفة الإسـلامية، فتنظيم القاعـدة مثلا أو جماعة بوكـو حرام، لم نسـمع يومـا ولم نقـرأ بأنهمـا يدعمـان أو يطالبـان بالصيرفة الإسـلامية؟! فلماذا دخلا بينما خرجتْ ابريطانيا مثلا التي أعلنت صراحةً أنها تسـعى لتكون ابريطانيا مركزا ماليا إسـلاميا في أوروبا، وتبعتها فرنسا في ذلك ؟! إذ بحسـب بيان وزارة الخزانـة البريطانية الصادر بتاريـخ 15/3/2013، فإنها أنشـأتْ فريقَ عمل وزاريَ برئاسـة غريغ كلارك وزير الدولة المسـؤول عن الشـؤون المالية بوزارة الخزانة ووزيرة الدولة بوزارة الخارجية البارونة وارسـي، سيعمل على تقويـة موقع لندن كمركز للتمويل الإسـلامي في العالم الغربي، وحسـب البيان، سـيعمل الفريق علـى "دعم تنمية قطـاع التمويل الإسـلامي في بريطانيا وزيادة الاسـتثمارات الداخليـة وتقويـة الاقتصـاد البريطاني عبـر ضَخِّ أموال وإنشـاء شـركات جديدة وتوفير تمويل أرخص من التمويل التقليدي الذي توفره المصارف لمشـاريع البنية الأساسـية". فهاهم أباطرة المال الغربيون يُعلنـون عن رغبتهم في المصرفيـة والمالية الإسـلامية، التي يريـد أن يزهدنا فيها بنو جلدتنـا! هل إيثارا لأولئك بالغنم والمنافع أم حرصا على ديننا من سوء التوظيف لأغراض ساسية يا تـرى ؟!! وبحسـب التقارير منها تقريـر "بيتك" للأبحاث وغيرها، سـتبلغ أصول الصيرفة الإسلامية تريليون ونصف بنهاية العام الحالي، وبالتالي رأت ابريطانيا ضرورة المنافسـة على حصتها من تلك السـوق الواعدة، لاسـتقطاب أكبر قدر من هـذه الأصـول، علما بأنها تسـتضيف حالياً أكثر من 25 شـركة تمويل إسـلامي حسـب تقرير «وورلد ريبورت» منها بنك «لندن والشرق الأوسط» وبنك «ابريطانيا الإسـلامي» الذي تأسـس في عام 2004، رغم مـا على التجربـة البريطانية من ملاحظـات ومآخذ، نظـرا لبعض الممارسـات المتَّبَعـة المخالفة لقـرارات المجامع الفقهية المُعتبرة، كالسـماح ببيع العينة والمرابحة العكسـية والتمويل بالصكوك المدمجة والتداول بأسـهم الشركات التي تشوبها شـبهة الربا، والتي أخذت نسخا عـن تجارب مختلـف حول شـرعيتها، إلا أنّ وجود نافذة تمويل إسـلامية في نحو ابريطانيا وكندا وأمريكا يبقى أفضل من الاعتماد على القروض والفائدة الربوية المحرمـة بالتأكيد. فهل كانت المملكة المتحدة تسـتغل الدين الإسـلامي أيضاً ؟ أم أنها تدعم القاعدة والجماعات الإسـلامية التي سردها علينا الكاتب، وربط بينها وبين الصيرفة الإسـلامية؟!! ثانياً : اعتبر الكاتبُ كلَّ ما سبق ذكره من المزيج غير المتجانـس، والأسـماء والمصطلحـات اعتبرها جميعـا "بدعة دخيلـة على الدين الإسلامي"، حيث — حسب رأيه — "لم ينتم النبيُّ الكريم وأصحابه إلى أيٍّ مِن هذه التّنظيمـات والجماعات، ولم يَعتنقوا أيّا مـن أفكارها المتطرفة التي يتم الترويج لها اليوم مِن قِبَل الجماعات والتنظيمات باسم الإسلام؟!" هنا : تَمنينا لو قدّم لنا الكاتب أولاً تعريفا منضبطاً للبدعة التي يقصد! لندرك كيف بنى حكمه وتبديعه للصيرفـة الإسـلامية وللمصارف الإسـلامية أو لغيرهـا، قد تسـعفنا المعلومات المتوفرة بانطباق هذا الوصف على بعض الأطراف المذكورة، إلا أنَّ عملية التحشيد بـين المتقابلات والمختلفات شـكلا وموضوعاً، منعتْ من عثـوره على تعريف واحد قـديم أم حديـث يخدم حكمـه المتهاوي بـأنّ كل هذا مـن "البدعـة"!.. إنَّ البدعة "مصطلح شـرعي" وهي في أبسـط تعريفاتها تَعني : "الطريقة المخترعة في الدّين التي قُصد بها مضاهاة الطريقة الشـرعية تَعبُّـداً لله تعالى" .. فكان على الكاتب تنزيـل حكمه بالتبديـع من خلال هذا المعيـار، أو أن يجتهد بوضع معيار أشـمل ليتسع لكل الأطراف والجهات والمؤسّسات والمنظمات التي أوردها ولا قاسم بينها! لنسـتطيع تأييـده أو معارضتـه بعـد ذلـك .. فـكان حَرِيًّـا بالكاتـب أن يَحتـرِمَ التّخصُّص، وأن يرجع إلى أهلِهِ علّه كفانا وكفى نفسَه مؤنةَ النُّقاش في هذا أساساً .. ثالثاً : لم يعرف النبي عليه الصلاة والسـلام ولا صحابته الأبرار شـيئا اسـمه مصرف أو بنك كما لم يعرفوا شيئا اسمه دولار أو يورو أو ين ... ولا ودائع مصرفية ولا قروض ...الخ.!!! إنَّ مجرد السـرد التاريخـي الذي ذكره الكاتب هنا لا يُضيف شـيئاً، لكني قد أضيف للكاتب أن الفقه الإسـلامي يفرق بين المقاصد والوسائل، كمـا يفرق بـين الغايات والآليـات، ولم يقف يوما ضد العلـم ولا يتنكر للجهود الإنسـانية أيّـا كانت، ولا يضع أغلالاً ولا إصراً، بل ينظـم الحياة بما يكفل حقوق الجميـع، ويحقق المصلحـة العامة لا لفئـة دون أخرى، ولهذا عندمـا جاء النبي صلى الله عليه وسـلم إلى المدينة المنورة و وَجَدَ النَّاسَ يُسـلفونَ في السوق، لم يُلغِ تلـك المعاملـة، وإنّمـا نظّمها فقط، وقـال لهم في السَّـلَفِ - مثلا - : (مَنْ أسـلَفَ فليسـلف في كيـلٍ مَعلُـومٍ وَوَزنٍ مَعْلُومٍ إلى أَجَـلٍ مَعْلُوم) .. فالإسلام لديه حزمةُ مبـادئ وأحكام ثابتة يجب أن تَخضع لها الحياة عامة، بغض النظر عن الوسـائل والأدوات التي تتوصل إليها البشـرية في أمور دنياها، ولا يقف الإسلام حجر عثرة أمام التطـور كالما لم يخالف حكماً من أحكامه الربانية، ففي صحيح مسـلم عن موسـى بن طلحة عن أبيه أنَّ النبي صلى الله عليه وسـلم مـرَّ في المدينة على قوم يؤبرون النَّخلَ فقال : " لو لم يفعلوا لصلح له " فامتنع القوم عن تلقيح النخل في ذلـك العـام ظنا منهم أنَّ ذلك من أمر الوحي، فلم يُنتج النَّخلُ إلا شِـيصَـا - بلحاً غيـر ملقـح مُرُّ الطّعم لا يُؤكلُ - فقال : "ما أظن يغني ذلك شـيئاً "..ثم قال : "إنْ كان ينفعهم ذلك فليصنعوه، فإني إنّما ظننت ظناً فلا تؤاخذوني بالظن، ولكن إذا حدثتكم عن الله شـيئاً فخذوا به " وفي رواية أخرى صـحّ عنه انه قال لهم : (أنتم أعلـم بأمور دنياكـم)، فلا حاجةَ بنا لاسـتعراض ما كان موجـودا مما لم يكن في عهـده عليه الصلاة والسـلام، لأنَّه ليس مـن موضوعات الفقه الإسـلامي، وإنّما موضوعه هو تكييف كل المسـائل والمسـتجدات المعاصرة وفـق القواعد والضوابط والأحـكام الشـرعية الثابتـة في دين الله تعالـى، أما الآليـات والأدوات للمباح من المقاصد والغايات، فليسـت موضوعا يسـتحق حتى النقاش. رابعاً : فلماذا نُقحِمُ الإسْـلامَ إقحاماً غيرَ علميّ ولا مَنطقي في أمـر من أمور دنيانا لا علاقة له بأركان الإسلام الخمسة ولا بالحلال والحرام البيّن ... ونغير الأسماء الصحيحة للأشياء بأسـماء مزيّفة وهو مـا يُعتَبَرُ في الواقع نوعا مِن الغِشِّ الذي حرَّمَه الإسـلامُ، ثم نَسـتبدلُ عبـارة "الفائدة" بعبارة "المرابحة" بعد أنْ نزيـد قيمتها أي نزيدُ التكلفة على المسلم، ثم نسمي المصرف الذي يقوم بذلك الغِشِّ بالمصرف "الإسلامي". هنا، نسـأل الكاتب : هل أنزل الله تعالى كتابه وأرسـل رسـوله إلا لتنظيم حياة الناس وفقاً لما يريد الله تعالى ويرضاه لعباده الذين خلقهم؟! فكيف سيفعل ذلك دون أن يكون له حضور — لا إقحام لأنها كلمة لا تليق بدين الله تعالى وشـرعه — في حياة الناس، بـل ليكون حكمه باتّاً ونهائياً، وهذا وحيُه وقولُـه وقوله نبيه عليه الصلاة والسـلام، جهله من جهله وعلمه من علمه، مُشـاعا للجميع يمكن الاطلاع عليه، فـإنْ كان مِن أهلِ الاجتهاد والنَّظر فله أن يسـتنبط منه الحكم الشـرعي، وإنْ لم يكـن كذلك فعليه أن يسـأل أهـل الذكر في ذلك (فَاسْـأَلُوا أَهْلَ الذِّكْـرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) ... خامسـاً : إنَّ نسـبة المصرف أو البنك إلى الإسلام هو إذن تعبير لغوي "خاطئ" كأنْ تقول الطائرة الإسـلامية أو السـيارة الإسلامية أو حاملة الطائرات الإسـلامية أو الفيتامين الإسـلامي أو الكمبيوتر الإسلامي إلى غير ذلك ..!! بعد اقتحـام الفقه هاهـو الكاتب يدخـل على اللغـة، ويَعتبرُ المصطلح الـذي تداوله للعالم بأسـره شـرقا وغربا، مسـلمون وغيرهم، "الصيرفة الإسـلامية" أو "Ban-king Islamic" اعتبره خطأ في اللغة؟! والأدهَى مِن ذلك أنْ يقرنَ هذا المصطلح الـذي يشـير إلى علـم الماليـة والمصرفيـة الموافقة للشـريعة الإسـلامية بإجماع الخبـراء والمتخصصين، بمصطلحات مُغايرة تمامـاً وخارج إطار الموضوع ولا وجه شـبه بينها، كالأجهزة والطائرات والعقاقيـر وغيرها، لأنَّ الآلات والأدوات الموصِلة إلـى مقاصد وغايات وتحقق حاجات إنسـانية أباحها الشـرع، مأمـور بها ويعتبر تحصيلهـا فرضاً علـى الكفاية، يأثم المسـلمون جميعاً إنْ لم يصنعـوه، وبالتالي فهذه الأدوات والوسـائل منصوص على إباحتها، من خلال التنصيص على إباحة الغايات التي تؤدي إليها، ولماذا لم يمثّل الكاتب بالخمر الإسـلاميّة، ربما المنزوعة الكحـول مثـلا!! أو نحو ذلك؟! فمن غير المعقول أنْ تُوصَـف هذه الآلات والأدوات والأجهزة والمخترعات بذاتها بكونها إسـلامية أم غير إسلامية، وإنما الذي يوصف هو ما تؤدي إليه من غايات ومقاصد. بالأساس ليس هذا مجال النّقاش والبحث، لكنـه الإقحـام والتشـتيت في غياب بوصلة ورؤيـة واضحة، ولم نسـمع بمثل هذا الـكلام حتى مـن قبل الملاحدة وغير المسـلمين، ولم نعهـده إلا في ثقافة الطاغية المقبـور الذي اعتبر كلمة "مصرف إسـلامي" تَعني بالضـرورة أنّ المصارف الأخرى "كُفرية" متناسيا - لفرط جهله - أنَّ المؤسسات نفسها لا يُعقلُ وصفها بذلك وإنما تُوصف به المبادئ واللوائح والنُّظم والمعايير النافذة من خلالها .. سادساً : أما قول الكاتـب : " أليـس مِن العيب على هذه المؤسَّسـات التي تسـمي نفسـها بالمصارف الإسلامية أن تتعامل مع زبائنها بما يزيد في الواقع عن الفوائد المصرفية المعتادة بينما تتعامل هي مع المؤسَّسـات المصرفية العالمية بالشـروط نفسها ... ثم تكذب على عملائها وتقول أن ما يدفعونه هو حصة "المصرف الإسلامي من الأرباح التي يحققها الزبون من تلك المعاملة ...". بداية، ناقض الكاتب نفسَـه؛ فاعتبر ضمنا بأنَّ وصفَ المصارف نفسَها بالإسلامية مُبرَّرٌ ومعقولٌ بعد ما أنكره جملةً وتفصيلاً، إذ عابَ عليها هنا الكذب بأنْ تُخبر بخلاف ما تُعلن، لأنه أمر يُخالف مقتضى ذلك الوصف "الإسـلامية"، فظاهرٌ مِن كلامهِ بأنّها إنْ لم تكذب فسـتكون جديرةً بهذا الوصف الذي يعني أنّه لا ينبغي لها أنْ تُمارِسَ الكذب والغش .....ألخ من المعايير الشـرعية، وهو المطلوب إثباته!! فنزيد عليه نحن بأنه يسـتلزم أيضاً أنْ لا تُمارسَ صـوراً أخـرى من المحرمـات، على رأسـها أخذ الربـا وإعطائه، اسـتغلالاً لأموال المودعين، لتحقيق أرباحٍ كبيرة لصالحها، بينما هي لا دور لها إلا أن تأخذ من طرف بفائدة ربوية أقل، لتقدّم لطرف آخر بفائدة أكبر.. هذا كله رغم أن معظم المصارف الليبيـة لـم تُعطِ المودعـين أيّة عوائـد، بل هي تجنـي عوائد أمـوال المودعين من المصرف المركزي زتحتكرها لنفسـها!! أمـا الحادثة التي سـردها الكاتب، فهي أولاً حادثة عين، لا يمكن تعميمها على كل المصارف الإسلامية، وما جهله الكاتب منها اكثر بكثير مما علمه، ونحن نعرف عشرات من تلك المصارف لم تمارس هذا النوع من الكذب الذي يتحدث عنه! سابعاً : يقول : " فكيف تكون الفائدة حراماً إذا كان الهـدف منها هو درء الضرر عن أموال المودعين أو تخفيفه على الأقل ؟! "فأيان" — هكـذا وردت - تذهبون ؟؟!! ألسـنا نقرأ قـول الله تعالى (فلكـم رؤوس أموالكم لا تظلمـون ولا تظلمـون) ...وإذا كان الله تعالى يقول في كتابه يريد بنا اليسـر ولا يريد بنا العسـر، فلماذا يعقد بعض الشيوخ المسلمين علينا حياتنا بفتاوى ظالمة وباطلـة ولا تراعي واقـع الحال وحاجات المسـلمين". هنا أضاف الكاتب تفسـيرا جديداً وفلسـفة أخـرى للفائدة، حيث اعتبرهـا درءا للضـرر أو تخفيفا له، وكأن المصارف الربوية التي تنتشـر في أرجاء العالم إنما هدفها وعملها هو درءُ الأخطار التي تهدِّد أموال المودعين، وهي لا تعرف مبدأ المشاركة في الخطر على الإطلاق ولا تعتـرف بـه إطلاقا. فلو جئنا نسـترجع من ذاكرة أيام الدراسـة في كلية الاقتصاد لنسـتعيد بعضـا من تفسـيرات الفائدة، سـنجد - مثـلا — أبو الرأسـمالية "آدم سـميث" الذي لا يفرق بين الفائدة والربح! فيَعتبرُ الفائدة ثمناً لاسـتخدام رأس المـال الناتج عـن تضحية ادخارية (حقيقية)، ونَجدُ "مارشـال" يوافقه "سـينيور" يُعرفـان الفائـدة على أنها "السّـعر المدفوع في السـوق لاسـتعمال رأس المال" ؛ مِن جانـب آخـر يعرّفها التجديـدي " كينـز" في نظريتـه الاقتصادية العامـة، بأنها "مكافأة التخلي عن السـيولة"، في حين يرى "فيشـر" في كتابه "نظرية الفائدة" أنّ معـدَّل الفائدة هـو "ثمنُ عدم الصبر على إنفاق الدخل وفرصة الاسـتثمار" .. أي أنَّها ثمنٌ لإقراضِ النُّقُود ؛ فالفائدة تُدفَعُ ثمنا لتخلي الناس عن الاكتناز، وسـعرُ الفائـدة هو المكافـأة الطبيعية! وهذا أشـهر تبريرات الفائدة لـدى الاقتصاديين الكنزيـين، إلا أنَّ هذه النظرية المعتمدة لديهم، ناقضتْ نفسَـها مِـراراً، ولعل أبرز المآخـذ عليها هـو أنّ الفائدة لن تَحمل علـى التخلي عن الاكتنـاز إلا كانت تمثّل عائدا مُجزياً — ليظهر لك أن قول الكاتب بأنها لجبر الضرر فهو تفسـير أبعد من الخيـال! -، أمـا إذا بلغ سـعر الفائـدة حدّه الأدنـى - كما هو الاتجـاه العام لهذه النظريـة ذاتهـا — فـإنَّ تأثيرها سـيكون بعكس المطلـوب؛ حيث يـزداد التفضيل النَّقـدي وتقـلُّ الرغبة في التَّخلي عن السـيولة، كمـا أنّه ليس بالفائـدة وحدَها يحمـل الناس على التَّخلي عن الاكتناز، بل هناك وسـائل أخرى أكثر جدوى وأقل كلفـة ولا تتضمـن تأثيـرا جانبيا حاداً على غرار سـعر الفائـدة، وذلك مِن خلال توفيـر فرص اسـتثمارية ملائِمة، تقوم على مشـاركة عادلة، وتُـدِرُّ أرباحا مُجزية لكافـة الأطـراف، مما يدفع بقـوة إلى تفضيل الاسـتثمار والتخلي عـن الاكتناز بالكليـة!! وهذا هو بيت القصيد وجوهر الصيرفة الإسـلامية ولُبُّها، الذي حجبه عـن البعض إما جهلهم بالصيرفة الإسـلامية وأسسـها، أو اسـتحضارهم لصورة التعامـل القائم في ليبيا المنحصـر في منتَج المرابحة تَحديداً، واللافتُ في الأمر أن "كينز" صاحب النظرية وأحد أعمدة الرأسمالية نفسه يرى في نظريته الاقتصادية العامة المشـار إليها ويُسـلِّمُ بأنّ معدَّل الفائدة في مجتمع حَسَـن الإدارة يمكن أن يكـون صفراً !!.. وهذا ما اعتمد عليه مَـن عُرفوا بـ "الكنزيون الجُدُد" حتى الأزمة المالية العالمية الأخيرة في 2008م. إذن نجد الكاتب يُضيف لنا بُعداً إنسـانياً آخر لم نعرفه مسبقاً، ولم نعهده في المصارف الربوية التقليدية؛ حيث ذكر بأنَّ الفائدة إنمـا تُعطى لدرءِ الضرر عن أمـوال المودعين! مما يَعني أنَّ تلـك المصارف الربوية تمارسُ دوراً خيرياً وإنسـانياً!! وتقدّم خدمات حفظ أموال المودعين، بل وتعوضهم عن خسـارتهم عن مـرور الزمن، فهذا تَبريرٌ إنْ أمكنَ التسـليم بـه في حال إعطاء المصـرف الفائدةَ القليلة لأصحاب الأموال، فكيف يمكن تطبيقه على جانب أخذ المصـرف للفائدة الكبيرة من المقترضين ؟! ولما نرى المودعين يهربون منها ويفرون ويعتبرونها سببا لأزماتهم الاقتصادية المتتالية ؟!.. أخيرا، نقول وبكل جرأة؛ ماذا سـتصلح المصارف الربوية يا ترى وهي ما جلبت على الشـعوب والأمم إلا الخراب والدّمار والأزمات والمعضلات؟! يقول الخبير الاقتصادي د. محمد عمر شـابرا في كتاب " نحو نظام نقدي عادل" عن أضرار الفائدة على النشـاط الاقتصادي : " إنَّ الفائدة مؤذية سـواء كانت مرتفعة أم منخفضـة؛ فإذا كان مُعدَّلُها مرتفعاً عاقبتْ أصحابَ المشروعات، وأَعَاقَتْ الاستثمارَ والتَّكوين الرَّأسمالي، وأدّى هذا في النِّهاية إلـى هبوط الإنتاجيـة وفرص العمـل ومعدلات النمـو. وإذا كان معـدل الفائدة مُنخفضـا كانت عِقابـاً للمُدّخرين، ولاسـيما الصغار منهم، وسـاهمتْ في تفاوت الدخول والثروات، كما أنعشت اقتراض القطاعين العام والخاص من أجل نفقات الاسـتهلاك، وولـدت ضغوطـا تضخميَّـةً، ونشَّـطت الاسـتثمارات غيـر المنتجة وعمليات المضاربة، وآلتْ إلى الإفراط في التكنولوجيا المسـتغنية عن العمال، مما يزيد من معدل البطالة" . هذا وبالله تعالى التوفيق، وسنعود لموضوعات أخرى، قد تخـدم هدف توضيـح الصورة للقـاريء الكـريم، وتنويره بالصيرفة الإسـلامية، والفـرق بينها وبين الصيرفـة التقليدية التي تقوم على أسـاس الفوائد الربوية، ومن الموضوعات التي سـنتطرق إليها بحول الله وقوته : 1. الفروق الجوهرية بين الصيرفة الإسـلامية والصيرفة التقليدية. 2. الفائدة المصرفية : دراسـة شرعية اقتصادية. 3. الفرق بين الفائدة الربوية ، والمرابحة الإسـلامية. والسـلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال

تشكلت اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال بناءً على قرار مجلس أدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (21) لسنة 1370و.ر (2005) والتي تختص بوضع السياسة العامة لمكافحة غسل الأموال ،ومتابعة تنفيذها ،بما يكفل تحقيق أغراضها .ويكون للجنة بوجه خاص القيام بما يلي :

1- اقتراح الأنظمة والإجراءات اللازمة لمكافحة غسل الأموال .

2- تسهيل تبادل المعلومات بين الجهات الممثلة فيها ،والتنسيق بينها .

3- إعداد مشروع اللائحة الداخلية المنظمة لعمل اللجنة .وتصدر هذه اللائحة بقرار من مجلس إدارة المصرف المركزي .

4- اقتراح ماتراه من تعديل على اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال .

5- تمثيل الدولة في الملتقيات والموتمرات الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال .

6- إعداد نموذج التقرير عن المعاملات المشبوهة .المنصوص عليه في المادة (9)من القانون ،وتحديد كيفية إرساله إلى الوحدة الرئيسية ،وما ينبغي أن يشمل من البيانات التي تساعد الوحدة المذكورة على قيامها بأعمال التحري والفحص والتحليل والتسجيل في قاعدة البيانات.

7- وضع القواعد التي تستخدم في التعرف على الهوية ،والأوضاع القانونية للعملاء والمستفيدين ،سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين ،من خلال وسائل إثبات قانونية ،وتحديد آلية التحقق من التزام كافة المؤسسات المالية بهذه القواعد ،والتنسيق في ذلك مع إدارة المختصة بالمصرف المركزي.

8- وضع النظم والإجراءات والقواعد للمحافظة علي سرية المعلومات تتضمنها قاعدة بيانات على أن تشمل على مايلي:

- تحديد مستويات الأمان والسرية .
- تحديد الهيكل التنظيمي والإداري للعاملين بوحدة المعلومات المالية الذين يتاح لهم الاختصاص بإدارة قاعدة البيانات واستخدامها ،وحدود هذا الاختصاص بالنسبة لكل منه .
- وضع نظم استلام المستندات والمعلومات ،وإجراءات قيدها وتحويلها وحفظها.
- قواعد التصريح للعاملين بالجهات الرقابية المرخص لها قانونا بالاطلاع علي قاعدة البيانات ،واستخدام ما تتضمنه من معلومات ،بما في ذلك إعداد نماذج الطلبات والتفويضات المستخدمة في الاطلاع .
- قواعد الإفصاح عن البيانات والمعلومات التي تتضمنها قاعدة البيانات وضوابط تبادلها مع الجهات الخارجية والمنظمات الدولية ،وفقا لإحكام القانون .

9- وضع القواعد التي يجب مراعاتها في الإفصاح عن مصادر الأموال التي يتم إدخالها إلى الدولة ،مع مراعاة أن تشتمل هذه القواعد علي تحديد النموذج الإفصاح ،وما ينبغي إن يشتمل عليه من بيانات ،خاصة اسم المسافر ،والبيانات الخاصة به ،ومحل الاقامته المعتاد ،وبيانات جواز سفره ،وسبب قدومه إلى البلاد أن لم يكن مقيما فيها .وقيمة العملة التي بحوزته ونوعها.

10- وضع برامج التأهيل والتدريب للعاملين بالوحدة الرئيسية ،والوحدات الفرعية والأجهزة الرقابية والاستعانة في ذلك بمراكز وجهات التدريب المتخصصة ،بالداخل والخارج .

11- إعداد برامج توعية الجمهور بشأن مكافحة غسل الأموال وتبصيرهم بمخاطر التحويلات المالية عبر القنوات غير الرسمية.

12- تهيئة الوسائل اللازمة لإبرام الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف ،مع الدول والمنظمات الدولية لأغراض التعاون الدولي في مكافحة غسل الأموال ،وفقا للأحكام المنصوص عليها في الفصل السابع من هذه اللائحة .

13- وضع القواعد المنظمة للاستعانة بالخبراء والمتخصصين في مجالات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال ،وتحديد معاملاتهم المالية.

14- وضع القواعد والإجراءات التي يجب مراعاتها بشان التعاون القضائي الدولي مع الجهات القضائية الأجنبية ،وغيرها من الجهات الأجنبية والمنظمات الدولية ،في مجال مكافحة غسل الأموال.

15- وضع القواعد والإجراءات المنظمة لتبادل المعلومات ،في مجال مكافحة غسل الأموال ،مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية ،تطبيقا للقواعد المقررة في الاتفاقيات الدولية التي تكون الدولة طرفا فيها ،أو إعمالا لمبدأ المعاملة بالمثل.

16- القيام بأنشطة الدراسات والبحوث في مجال مكافحة غسل الأموال ،وتحليل البيانات المتعلقة بها وفقاً لأساليب المتبعة في هذه الأنشطة علي المستوى الدولي ،والاستعانة في ذلك بسائر الجهات المعنية في الداخل والخارج .

17- أي اختصاصات أخرى تكلف بها من مجلس إدارة المصرف المركزي .

كما يختص رئيس اللجنة بما يلي :

1- إدارة شؤون اللجنة ،والإشراف عليها ،والتأكد من قيامها بالمهام المحددة لها .

2- دعوة اللجنة للانعقاد ،وفقا للقواعد التي تحددها اللائحة الداخلية المنظمة لعملها .

3- إعداد جداول أعمال اجتماعات اللجنة ،وعرضها عليها ،لاتخاذ ماتراه من قرارات في شانها .

4- إعداد تقرير نصف سنوي يقدم إلى مجلس الإدارة المصرف المركزي ،ويتضمن عرضا لنشاط اللجنة والوحدة الرئيسية ،والوحدات الفرعية ،والتطورات في مجال مكافحة غسل الأموال على الصعيدين المحلي والدولي .

5- إجراء الاتصالات والترتيبات المتعلقة بعمل اللجنة في المحافل الدولية ،وتبادل المعلومات مع الجهات المختصة في الدول الاخرى والمنظمات الدولية ،تطبيقا لإحكام الاتفاقيات الدولية .

6- اقتراح إبرام اتفاقيات تعاون دولي أو مذكرات تفاهم مع الدول الاخرى والمنظمات الدولية في المجالات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال .

7- إصدار القرارات المتعلقة بتنظيم الوحدة الرئيسية ،وتعين رئيسها .وتحديد مهامه ،مع مراعاة أن يتضمن الهيكل التنظيمي للوحدة ما يمكنها من القيام بمهامها ،خاصة ما يتعلق بتنظيم إجراءات التحري والفحص والتحليل ،وإدارة قاعدة البيانات ،وتبادل ما تتضمنه من معلومات مع الجهات الاخرى في الداخل والخارج

8- إصدار المنشورات والتعليمات المتعلقة بتنفيذ أحكام القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة بمقتضاها , واتخاذ الإجراءات اللازمة لتعميمها على الجهات ذات علاقة .

وحدة المعلومات المالية الرئيسية

هي وحدة ترسل اليها تقارير عن المعاملات المشبوهة من كافة المؤسسات المالية التجارية والاقتصادية ذات الصلة وتقدم إليها البلاغات عن هذه المعاملات من أي شخص أوجهة.

تم إنشاء الوحدة بمصرف ليبيا المركزي بموجب قرار المحافظ رقم 2002/40 الصادر بتاريخ 2002/05/26 كوحدة مصغرة تتبع إدارة الرقابة على المصارف والنقد.

أُعيد بناء وتنظيم وحدة المعلومات المالية الرئيسية ضمن التنظيم الإداري لمصرف ليبيا المركزي بموجب قرار اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال رقم (1) لسنة 2008.

تعمل الوحدة تحت إشراف اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال ويديرها موظف بدرجة مدير إدارة ،يعاونه نائب وعدد من الموظفين يتم اختيارهم من بين ذوى الاختصاص والخبرة في المجالات الداخله في نطاق اختصاصات الوحدة وتمارس أعمالها من خلال أربعة أقسام هي: قسم الشؤون الإدارية والمالية وتقنية المعلومات ، وقسم التفتيش والمتابعة والتحري، وقسم تحليل التقارير وقسم الشؤون القانونية والتعاون المحلي والدولي.

أن تكون وحدة المعلومات المالية الرئيسية متميزة وفعالة ومتعاونة وقادرة على مكافحة عمليات غسل الأموال و تمويل الإرهاب على الصعيدين المحلي والدولي.

توفير الحماية للمؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية من مخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب والحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية المترتبة عن هذه العمليات.

أسعار صعف العملات الدولية مقابل الدينار الليبي

العملات - الوحدة	متوسط السعر	البيع	شراء
الجنية الاسترليني	1.9589	1.9637	1.954
اليورو	1.6761	1.6803	1.672
الدولار الامريكي	1.2868	1.29	1.2836
الدولار الكندي	1.2248	1.2279	1.2217
الدولار الاسترالي	1.1818	1.1848	1.1789
الفرنك السويسري	1.3622	1.3656	1.3588
الكرونر السويدي	0.1922	0.1927	0.1917
الكرونر النرويجي	0.2122	0.2127	0.2116
الكرونر الدنماركي	0.2247	0.2253	0.2241
الين الياباني- 100 ين	1.2947	1.2979	1.2915
الريال السعودي	0.3431	0.344	0.3422
الدرهم الاماراتي	0.3503	0.3512	0.3495
الدينار التونسي	0.7801	0.782	0.7781
الدينار الجزائري-10 دينار	0.1605	0.1609	0.1601
الدرهم المغربي	0.1507	0.1511	0.1504
موريتانيه -100 اوقية	0.434	0.4351	0.4329
فرنك الافريقي- 100 فرنك	0.2555	0.2561	0.2549
الروبل الروسي-10 روبل	0.3919	0.3929	0.3909
الليرة التركي	0.6686	0.6703	0.667
الايوان الصيني	0.2099	0.2104	0.2093

ملاحظة:هذه الأسعار لا تنطبق على بيع وشراء العملات الأجنبية الورقية

■ محمد عبد الله الشيباني

محمد المقريف وشهادة النبل الأخرى وليست الأخيرة!!

استقالة الرئيس المقريف من رئاسة المؤتمر شهادة نبل ووسام شرف يأخذان مكانهما على صدره الملآن صدقا ورشدا وحبا للوطن.

خاف المقريف على ليبيا من القذافي ونظامه، فدفعه خوفه هذا إلى نسيان خوفه على نفسه وعائلته من بطش حاكم عتل يأخذ الأب العجوز بجريرة ابنه الشاب، ويأخذ الطفل الصغير بجريرة أبيه، بل وهدم القذافي بيوتا معارضيه بعدما قتلهم وشرد أطفالهم الصغار؛ بيت المرحوم عثمان زرتي مثالا لا حصرا!

وازن المقريف الشاب بين حياة مخملية لوزير ونقيضتها حياة الشظف والتشرد والملاحقة الأمنية الخبيثة جدا، فاختار الثانية التي يحوز صاحبها معها وسام التطهر مما في خيمة القذافي من رجس وعهر سياسي وحتى أخلاقي!

في ظلام الثمانينيات وليلها الحالك السواد أشعل المقريف شمعة التحرر من الدكتاتورية، تلك الدكتاتورية التي بنى لها الدكتاتور القذافي سردابا طوق ليبيا حجرا وبشرا إلا من أبى، وكان المقريف من الأباة الأوائل!

خسر المقريف بسبب ما يحمله من مبادئ الكثير من أصوله المادية والاجتماعية وغيرها، وطال به حبل الخسران، وامتد به زمن المعاناة، إلا أنه، وهو المحاسب، لم يلجأ إلى أي تقنية من تقنيات المحاسبة المتعلقة بإعادة التقييم والتسعير لما يحمله من مبادئ من أجل تعويض الخسائر الفادحة في أصوله!

سمعته ذات مرة منذ أكثر من عقدين في تصريح له لإذاعة هولندا يقول: إني رهنت ما بقي من عمري من أجل الإطاحة بالقذافي! قال ذلك وهو المطارد اللاجئ والقذافي الآثم ملء السمع والبصر. وفى المقريف بما وعد، لم يتزلزل ولم يرتعد!

لم يتم المقريف عامه الأول في كرسي رئاسة المؤتمر المحرقة، وشاءت المعادلة الليبية الصعبة أن تقلب المسلمات والبديهيات؛ فتجعل من المقريف غريم القذافي الأول مأخوذا بوزر القذافي!

ولأن ليبيا في قلب المقريف أكبر من كل شيء، ها هو المقريف بصدقه ووفائه وحنكته يصنع من أشواك السياسة وساما من نبل وتعفف وكياسة يكلل به صدره!

ظل سوار الذهب السوداني متربعا العقود الطوال على كرسي الرئيس العربي الوحيد الذي يترك الكرسي طواعية. سوار الذهب الليبي، المقريف، ينتزع السوار!

هذه ليست مرثية أفول نجم سياسي، ولكنها مرثية سقوط قيم ومثل!

مدير عام شركة التكافل :

غياب قوانين تراعي الاقتصاد أسفر عن تخبط السياسات المالية و المصرفية

شدّد مساعد مدير عام شركة التكافل للتأمين «بشير خلاط»، على دور المصارف في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة والدفع بها خطوات متقدمة إلى الأمام.

ودعا خلاط إلى ضرورة وضع سياسات اقتصادية تقوم على التخطيط المالي طويل المدى، وتنظم تمويل المشروعات، بشكل يعزز فرص تحفيز القطاع الخاص للقيام بدوره، ويعمل كبديل يخفف الاعتماد على القطاع العام، ويسهم في ايجاد مصادر جديدة للدخل، تؤسس لآليات جديدة، وتضع حلول جذرية لمشاكل الدخل والدعم السلع، وتخلق بدائل للاقتصاد الريعي المعتمد على النفط، مشيراً إلى أهمية الاهتمام بالقطاعات الخدمية والانتاجية، كالسياحة والصناعة والثروة البحرية والحيوانية كمصادر جديدة للدخل العام للتخفيف من الاعتماد على النفط.

ورداً على سؤال حول أهم المشاكل التي تواجه القطاع المالي والمصرفي، أفادخلاط بأن غياب قوانين تراعي وضع ليبيا الاقتصادي أسفر عن تخبط السياسات المالية والمصرفية، وعدم كفاءتها في إيجاد الحلول للاختناقات التي تواجه تنشيط الاقتصاد، مطالباً بضرورة التدرج في تطبيق نهج الصيرفة الإسلامية، ليتسنى إعداد الكوادر البشرية المؤهلة ووضع التشريعات اللازمة، وتهيئة البنية التحتية الملائمة، لاسيما وأن موضوع الصيرفة الإسلامية يعتبر حديث العهد بالنسبة للشعب الليبي، داعياً إلى تكثيف البرامج التوعوية والتثقيفية، وإيفاد المزيد من الكوادر البشرية للخارج، بهدف التدريب والاستفادة من خبرات الدول التي سبقتنا في هذا المجال مثل (دول الخليج - وماليزيا).

المركزي والجامعة الدولية للتمويل الإسلامي يوقعان اتفاقية تعاون مشترك

وقّع مصرف ليبيا المركزي والجامعة الدولية للتمويل الإسلامي التابعة للبنك المركزي الماليزي « بنك نيقارا » يوم الاثنين 20 مايو 2013م- بالعاصمة الماليزية - كوالالمبور - اتفاقية تعاون مشترك تتعلق بالدعم التقني والفني لبرامج تطوير العمل المصرفي الليبي ، وحضرها عن الجانب الليبي كل من محافظ مصرف ليبيا المركزي السيد الصديق عمر الكبير ، وسعادة سفير ليبيا في دولة ماليزيا د. أنور الفيتوري ، وعدد من الأعضاء الممثلين للطرفين.

تأتي هذه الاتفاقية في إطار سعي مصرف ليبيا المركزي للاستفادة من التجربة الماليزية المتميزة في جانب الصيرفة والتمويل الإسلامي والتي تجاوزت عقدها الثالث ، ولتوفير الدعم الفني الذي تعهدت به دولة ماليزيا لليبيا من خلال السيدة محافظ المصرف المركزي الماليزي د. زيتي عزيز ، وستوفر هذه الاتفاقية – بإذن الله تعالى

- فرصا عدّة للقطاع المصرفي الليبي من خلال : الاستشارات الفنية المتخصصة سواء في التأسيس أو التحوّل
- تدريب الكوادر البشرية وتطويرها عملياً
- البرامج التعليمية المتعددة التي تبدأ من الدورات المتخصصة في مجالات المالية والمصرفية الإسلامية إلى كل من مرحلة الماجستير والدكتوراه في التمويل والصيرفة الإسلامية ، وهي برامج معتمدة من معظم الجامعات العالمية ، كما سيكون لموظفي مصرف ليبيا المركزي والمصارف التجارية وشركات التأمين وسوق المال الليبي فرصة الاستفادة من هذه الاتفاقية.

IN-I

CEIF) تأسست في سنة 2005م في دولة ماليزيا ، وهي إحدى أذرع المصرف المركزي الماليزي التدريبية والتعليمية، إلى جانب كل من : الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (ISRA) ، ومعهد التمويل والخدمات المصرفية الإسلامية الماليزي (IBIFM)، وغيرها من المؤسسات البحثية والتدريبية والتعليمية التابعة للمصرف المركزي الماليزي.

وتعتبر الجامعة الدولية واحدة من المراكز المالية الإسلامية الأكثر حيوية في العالم، وتقع في عاصمة ماليزيا كوالالمبور ، وهي واحدة من أشهر مدن آسيا وأكثر ملائمة للعيش، ويقع الحرم الجامعي (INCEIF) على مساحة 2.5 فدان من الأرض.

تُعنى الجامعة الدولية التابعة للمصرف المركزي الماليزي (بنك نيقارا) بمحور التمويل الإسلامي ، حيث إن التعلم في هذه الجامعة يتيح الوصول المباشر إلى فرص التواصل الحقيقي والتعلم القائم على الممارسة، إذ تقوم INCEIF بتنظيم زيارات ميدانية منتظمة إلى مجموعة واسعة من المؤسسات المالية الإسلامية بما في ذلك سوق الأوراق المالية والبنك المركزي الماليزي، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، والعديد من المصارف الإسلامية الأخرى ذات التجربة والخبرة العملية.

وتتمحور البرامج الدراسية في الجامعة في تقديم التدريب والمعرفة سواء من خلال البرامج الأكاديمية وخدمات الصناعة المالية الإسلامية، إذ تقدّم الجامعة ثلاثة برامج أكاديمية؛ شهادة التمويل الإسلامي المهنية (CIFP)، الماجستير في العلوم المالية الإسلامية (MIF)، ودكتوراه في التمويل الإسلامي. جدير بالذكر أن البرنامج الرئيسي هو CIFP وهو عبارة عن تأهيل مهني يهدف لتأسيس جيد وحديث للممارسين لصناعة الخدمات المالية الإسلامية، والهدف من كل البرامج الثلاثة هو إنتاج المهنيين ذوي الكفاءات العالية في صناعة الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية للسوق العالمي، كما تغطي خدمات الصناعة

– جانب الاستشارات والبرامج التنفيذية والبحوث أيضاً.

وتهدف خطة مصرف ليبيا المركزي لتطوير قطاع الصيرفة الإسلامية لتلبية الحاجة المتسارعة وتوفير البنية التحتية لهذه الصناعة الحديثة العهد بليبيا ، وذلك من خلال ابتعاث عدد من موظفي المصارف التجارية الذين تتوفر فيهم المعايير الخاصة لضمان الإفادة منهم بعد اجتياز هذه البرامج التدريبية والتعليمية، وسوف يبدأ العمل على إدخال هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في وقت قريب بإذن الله تعالى.

مصطلحات قانونية «1»

■ انتصار عبدالله الشريدي

السهم في الشركات المساهمة

❖ السهم هو حصة في رأس مال الشركة، وتكون الأسهم متساوية القيمة.

وتحدد قيمة السهم في عقد تأسيس الشركة المساهمة بمبلغ عشرة دنانير، ويجب أن يتضمن السهم البيانات الأساسية الآتية:-

❖ اسم الشركة، ومركزها الرئيسي، ومدتها.

❖ تاريخ عقد التأسيس، وتاريخ ورقم القيد،ومكتب السجل التجاري المقيدة فيه الشركة.

❖ القيمة الاسمية للسهم،ونوعه،ومقدار رأس مال الشركة،وعدد الأسهم المصدرة.

❖ قيمة الأقساط المدفوعة إذا لم تكن قيمة السهم قد دفعت بالكامل.

❖ الحقوق والواجبات الخاصة.

❖ توقيع الممثل القانوني للشركة.

الشركة القابضة

هي شركة مساهمة تقوم بالسيطرة المالية والإدارية على شركة أو أكثر من الشركات الأخرى التي تصبح تابعة لها، وذلك من خلال تملكها للأكثرية المطلقة على الأقل من أسهم تلك الشركة أو الشركات سواء كانت من الشركات المساهمة أو من الشركات ذات المسؤولية المحدودة أو من الشركات التوصية بالأسهم، وتضاف عبارة شركة قابضة إلى جانب اسم الشركة في جميع أوراقها، وإعلاناتها، والوثائق الأخرى الصادرة عنها.

ومن أغراض الشركة القابضة مايلي:-

❖ تأسيس شركات تابعة لها، أو السيطرة على إدارة شركات أخرى أو المساهمة في رأس مالها.

❖ استثمار أموالها في الأسهم والسندات والأوراق المالية.

❖ تأسيس إدارة الصناديق، والمحافظ الاستثمارية.

❖ تقديم القروض والضمانات والتمويل للشركات التابعة لها.

❖ تملك براءات الاختراع والعلامات التجارية والامتيازات وغيرها من الحقوق المعنوية، واستغلالها، وتأجيرها للشركات التابعة لها أو لغيرها.

المحافظ يلتقي السفير الفرنسي في ليبيا

اجتمع السيد محافظ مصرف ليبيا المركزي صباح يوم الاثنين 3-6-2013 بطرابلس مع السفير الفرنسي في ليبيا .

وقد تناول الاجتماع الذي حضره الملحق الاقتصادي بالسفارة الفرنسية بطرابلس بحث العلاقات المتميزة بين ليبيا وفرنسا في المجالات الاقتصادية كافة ، وسبل دعمها وتطويرها ، والدفع بها خطوات متقدمة إلى الأمام ، بما يحقق مصلحة الشعبين الصديقين الليبي والفرنسي .

كلية الاقتصاد ببني وليد

آفاق الصيرفة الإسلامية وتحدياتها

أُقيمت بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بمدينة بني وليد ، ورشة عمل بعنوان : (الصيرفة الاسلامية ... الواقع والآفاق المستقبلية) ، وذلك يوم الخميس الموافق 13 من شهر يونيو الجاري بمسرح كلية التقنية الإلكترونية ببني وليد .

وأفاد رئيس قسم الصيرفة الإسلامية بكلية الاقتصاد السيد « خالد شقاف بأن الورشة تهدف إلى التعريف بالصيرفة الإسلامية ، واقتراح بدائل للخدمات المالية التقليدية بما يتلاءم مع أركان الشريعة الإسلامية . وأوضح أن جلسات الورشة ، تناولت ثلاثة محاور رئيسية هي : التمويل الإسلامي « المؤسسات و الخدمات « ، و الإطار الشرعي والقانوني ، و دور التمويل الإسلامي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وأشار « شقاف « ، إلى أن الورشة عقدت بمشاركة عدد من المختصين والخبراء وأساتذة القانون والمهتمين بهذا المجال من مختلف مدن ليبيا . يذكر أن الورشة أُقيمت تحت رعاية المجلس المحلي لمدينة بني وليد ، ومكتب التخطيط بالمدينة ، ومصرف ليبيا المركزي ، ومصرف سوف الجين الأهلي ، ومصرف الجمهورية .

للمرة الأولى سوق المال يناقش إدارة المخاطر المالية

نظم مركز التدريب بسوق المال الليبي ، بالتعاون مع جمعية المتطوعين الأمريكية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية بطرابلس صباح يوم الاثنين 27/5، ورشة عمل حول (المفهوم الحديث لإدارة المخاطر). وتستهدف الورشة ، المؤسسات المالية بالدرجة الأولى و المصارف التجارية العاملة في ليبيا ، ومصرف ليبيا المركزي ، ومؤسسات الدولة السيادية ، مثل : المحافظ والمؤسسات الاستثمارية وسوق المال الليبي . وألقيت خلال هذه الورشة ، محاضرات وورقات علمية تناولت التشريعات والقوانين المحلية ومدى ملاءمتها للتطور في العالم وأهمية وظيفة إدارة المخاطر في المؤسسات المالية ، وآليات رفع كفاءة العاملين بالمؤسسات المالية ومخاطر سوق التعاملات المالية « العملة الأجنبية « ، وبناء النموذج الحديث لإدارة المخاطر .

وأفاد مدير إدارة الرقابة ومتابعة المخاطر في سوق المال الليبي «عبد المنعم محمد أبوهادي « –وكالة الأنباء الليبية – أن ورشة العمل هذه ، خاصة بإدارة المخاطر المالية و هي إدارة جديدة لم يُعمل بها في السابق.

ودعا إلى ضرورة تنظيم العديد من ورش العمل للتعريف بإدارة المخاطر المالية ، وأن تعمل المؤسسات العاملة في ليبيا حسب تخصص كل منها، لضمان خسارة أقل واستثمار أوفر وأكثر.

« المعايير والضوابط الرقابية المنظمة للعمل المصرفي الإسلامي» في ورشة عمل

تحت عنوان «المعايير والضوابط الرقابية المنظمة للعمل المصرفي الإسلامي» نظمت اللجنة الاستشارية للصيرفة الإسلامية بمصرف ليبيا المركزي يوم السبت 2013/06/08م ورشة عمل بمقر إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي بحضور عدد من رؤساء مجلس الإدارة والمدراء العامين ومدراء الإدارات لبعض المصارف التجارية.

وقد ناقش الحاضرون جملة من الموضوعات منها :-

- ❖ المتطلبات القانونية والتعليمات المتعلقة بالموارد .
- ❖ المنظومة المركزية وأثرها في توصيل أفضل الخدمات.
- ❖ صيغ التمويل، ومنها ضمان الجدية لشراء المنتوج.
- ❖ تسلسل مرحلة المراجعة لشؤون الصيرفة الإسلامية، «معايير التدقيق الشرعي وصياغته شرعياً كاملاً»، « «عناصر احتساب هامش الربح».
- ❖ ضرورة ضمان الإقراض وتغطية ارتفاع التكاليف .
- ❖ القانون الوضعي «غرامة التأخير» ، « الكفالة الشخصية وأنواع الضمانات».
- ❖ لجنة إعداد الأدلة لمعايير المرابحة ، وعدم وجود ضابط شرعي لمعايير المرابحة.

موظفو مصارف سبها ... لا للإنتهاكات

نفذ موظفو فرع المصرف المركزي بسبها والمصارف التجارية العاملة في المنطقة يوم الخميس 5/23 وقفة احتجاجية رافظة للانتهاكات والاقتحامات التي تتعرض لها مختلف فروع المصارف بمنطقة فزان والاعتداء على موظفيها وسرقة مبالغ مالية منها.

وعبر المتحدثون خلال هذه الوقفة عن استنكارهم الشديد لما تقوم به العصابات المجرمة في وضح النهار من اقتحامات متكررة للمصارف في ظل الضعف في بسط الأمن وحماية هذه المرافق والتخاذل الفاضح والفاضح من قبل الجهات المختصة بملاحقة ومتابعة هؤلاء المجرمين الخارجين عن القانون. وطالب المشاركون في الوقفة الاحتجاجية الحكومة وكافة الجهات الأمنية المختصة بتفعيل الأمن وبسط سيادة القانون والدولة والتصدي وبصرامة لمثل هذه الاختراقات الأمنية وغيرها للحفاظ على أمن المواطن واستقراره وعلى المال العام ومؤسسات الدولة لتتمكن من تأدية خدماتها للمواطن على الوجه الأكمل.

العملة الجديدة فئة الخمسين دينارا قيد التداول

شرع مصرف ليبيا المركزي في تداول العملة الليبية الجديدة من فئة (50) الخمسين دينارا بجميع المصارف وفروعها في أنحاء البلاد كافة ابتداء من يوم الخميس 2013/6/13 ، وذلك بناءً على منشور السيد محافظ مصرف ليبيا المركزي رقم 1283 بتاريخ 2 يونيو 2013 م .

ومواصفات العملة الجديدة تتضمن :

- ❖ رقم الاصدار : (1) .
- ❖ الأبعاد : 77 ملم * 154 ملم .
- ❖ الوزن : 95جرام / م 2.
- ❖ تم وضع أهم وأبرز المعالم الأثرية البارزة لمدينة «بنغازي» على الوجه الأول للعملة الورقية المذكورة وهي منارة (خريبيش) الشهيرة بمدينة بنغازي التي شيدت في العام 1935م، وعلى الوجه الآخر أحد الأقواس الطبيعية بسلسلة جبال تادرارات أكاكوس جنوب غرب ليبيا.

دور الصيرفة الإسلامية في تحقيق التنمية

تواصلاً لورش العمل التي تنظمها وتشرف عليها اللجنة الاستشارية للصيرفة الإسلامية بمصرف ليبيا المركزي ضمن برامج عملها لهذه السنة بعدد من مدن بلادنا ليبيا تحت عنوان (الواقع – التحديات – الآفاق).

عُقدت بالمعهد الصحي بمدينة يفرن بتاريخ 2013/05/26م، ورشة العمل الثالثة حول الصيرفة الإسلامية في ليبيا ودورها في تحقيق التنمية. وقد ألقى الدكتور/»بكر الريحان» من الأردن وهو خبير اقتصادي في الصيرفة الإسلامية ، ومساعد مدير عام المصرف القطري بقطر ، كلمة أوضح فيها الأسس النظرية والتطبيقية للصيرفة الإسلامية شارحاً سمات العمل المصرفي المتمثلة في السيولة والربحية. وتطرق الدكتور/»الريحان» في كلمته للحديث عن دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مبرزاً واقع تجربة الصيرفة الإسلامية في ليبيا. تحدث بعد ذلك الدكتور/»سالم القمودي»المدير التنفيذي للجمعية الليبية للمالية الإسلامية عن سيرة الصيرفة الإسلامية في مصرف ليبيا المركزي، وقدم تعريفاً باللجنة الاستشارية لشؤون الصيرفة الإسلامية به .

قدم بعدها الشيخ/»محمد رجب» عضو هيئة الرقابة الشرعية بدار الإفتاء ورقة تناول فيها أخلاقيات موظف المصرف ، وما يجب أن يتحلى به من صفات حميدة وسيرة عطرة وسمعة طيبة بين زملائه وتجاه الجمهور. ثم طرح الدكتور/» بكر الريحان» ورقة بعنوان(الشبهات في المصارف حول العمل الإسلامي).

فُتح بعدها باب النقاش حول الصيرفة الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية، وكيفية احتساب الأرباح في الصيرفة الإسلامية وكيفية استفادة المواطن من المضاربة والمشاركة، والمرابحة الاستيرادية، والإيجارة المنتهية بالتملك. هذا وقد حضر فعاليات هذه الورشة عدد من مسؤولي وموظفي المصارف وبعض المواطنين.

مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي يعقد سلسلة اجتماعات بمدن شرق ليبيا

في البيضاء:

المركـــزي يناقـش الوضع النقدي

عقد مجلس إدراة مصرف ليبيا المركزي اجتماعه الرابع للعام2013 صباح يوم الخميس 6/يونيو، بمقر الادارة العامة للمصرف التجاري الوطني بمدينة البيضاء .

وقد تم خلال هذا الاجتماع مناقشة العديد من البنود من بينها :

متابعة تنفيذ قرارات المجلس في الاجتماع الثالث ، واستعراض القانون رقم(7) لسنة 2013 في شأن اعتماد الميزانية العامة للدولة المعتمدة للعام 2013' كما تمت متابعة المستجدات في شؤون الصيرفة الإسلامية ، واستعراض تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الصيرفة الإسلامية ، ومايتعلق بالمعالجات المقترحة لبند السلف الاجتماعية.

وناقش المجلس التقريرالخاص بإنشاء شركات ومكاتب الصرافة ، حيث سيمنح المصرف المركزي رخصا لعدد من الشركات والمكاتب لممارسة الصرافة في مختلف المدن الليبية ، وقد تم التباحث في آلية التنسيق والتشاور مع المجالس المحلية في هذا الشأن.

ثم ناقش المجلس تقرير لجنة السياسة النقدية , الذي تناول الوضع النقدي وتأثير الإنفاق العام على معدل التضخم ، ومدى الحاجة لتعاون مؤسسات الدولة وخاصة وزارة المالية والمصرف المركزي ، بالاضافة إلى دور الموتمرالوطني العام في التنسيق بين الأطراف المعنية ، لتحقيق المواءمة بين كل من السياسات النقدية والمالية في إطار اقتصادي يحقق الاستقرار، ويجنب الدولة الهزات والتقلبات، أوصى المجلس زيادة التواصل مع الأطراف ذات العلاقة بهذا الشأن.

بعد ذلك ناقش المجلس بعض المذكرات المقدمة من إدارة الرقابة على المصارف والنقد بخصوص مهمات تفتيش لبعض المصارف ومن إدارة الحسابات بشأن القوائم المالية للسنة المالية 2012 .

في طبرق:

المركزي يبحث مقترحات صندوق النقد الدولي

عقد مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي اجتماعه الخامس بقاعة الاجتماعات بفندق«المسيرة» بمدينة طبرق يوم السبت بتاريخ 2013/06/8،

وقد ناقش المجلس عدّة مواضيع تركزت حول زيارة وفد مصرف ليبيا المركزي مؤخراً إلى الولايات المتحدة الأمريكية للمشاركة في اجتماعات الربيع التي عقدها صندوق النقد الدولي بمشاركة معظم دول العالم، حيث استعرض المجلس التقارير الواردة من صندوق النقد الدولي حول أداء القطاع المصرفي الليبي، والمقترحات المقدّمة من قبل الصندوق لتطوير هذا الأداء والرفع من القدرات والكفاءات المطلوبة لإدارة المرحلة القادمة، وقد خلص اجتماع المجلس إلى عدّة قرارات وتوصيات في هذا المجال.

كما تطرق المجلس لمقترح تطوير إدارة البحوث والإحصاء نظراً لأهميتها في عملية اتخاذ القرارات، ولمواكبة التطورات المتلاحقة في القطاع المصرفي واختيار أفضل السبل لرفع كفاءة الأداء وتطوير القدرات .

ختم المجلس اجتماعه الخامس في حوالي الساعة الثانية عشرة ظهراً حيث التقى أعضاء المجلس برئيس المجلس المحلي طبرق لاستكمال النقاش حول تأسيس فرع إصدار لمصرف ليبيا المركزي، إضافة لإلقاء نظرة تفقدية على ميناء طبرق وبعض المعالم التاريخية المتميزة بالمدينة.

من اقتصـاد تقليـدي إلى اقتصاد رقمي

ناقش الاجتماع الذي عقد يوم الاربعاء 5 يونيو ، بين مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي والمجلس المحلي لمدينة البيضاء ، العديد من المواضيع التي تهم القطاع المصرفي وتطوير فروع المصارف بالمنطقة . وبحث الاجتماع طلب المجلس المحلي للمدينة بفتح قسم إصدار لمصرف ليبيا المركزي بالبيضاء لتوفير السيولة النقدية وتسهيل عملية بيع النقد الأجنبي ، إضافة إلى استفسارات تتعلق ببرنامج الصيرفة الإسلامية ، وكيفية تفعيلها لتقديم حلول للمشكلات التي يواجهها سكان المنطقة وخاصة في مجال الاستثمار العقاري . وأوضح محافظ مصرف ليبيا المركزي السيد « الصديق عمر الكبير « أن سياسة المصرف لتطوير القطاع المصرفي تستهدف الانتقال بالمواطنين من اقتصاد نقدي تقليدي إلى اقتصاد رقمي حديث يسهل على المواطنين والتعامل به بيسر وأمان . وأكد على ضرورة تعاون الجميع وتكثيف الجهود لإنجاح التنمية المستدامة التي هي ليست من مسؤوليات القطاع المصرفي فقط بل تشترك فيها كل مؤسسات الدولة .

من جهته تحدث نائب محافظ مصرف ليبيا المركزي « علي سالم الحبري « في هذا الاجتماع عن خطة التدريب والتطوير التي يعتمدها المصرف للرفع من كفاءة موظفي القطاع المصرفي . وأوضح أنه سيتم فتح فرع لمعهد التدريب والدراسات المصرفية في العديد من المناطق في ليبيا لتوسيع نطاق التدريب ، كما سيتم وضع خارطة طريق لعملية التطوير الشامل (البشري والنقي والإداري) . وعبر أعضاء المجلس المحلي بالبيضاء عن شكرهم وامتنانهم لأعضاء مجلس إدارة مصرف ليبيا لزيارتهم للمنطقة واستماعهم لمطالبهم .

المركزي و التجاري الوطني:

رؤيـة تطويـر القطـاع المصرفي

في إطار تواصله مع المصارف التجارية بالمدن الليبية التقى مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي بعدد من قيادات المصرف الوطني التجاري بحضور / السيد رئيس مجلس الإدارة والمدير العام وبعض أعضاء مجلس الإدارة ، حيث استمع السيد المحافظ رئيس المجلس ونائبه والسادة الأعضاء لمداخلات من قبل مدراء الإدارات ومساعديهم حول سير العمل المصرفي ، بعد أن استمع لعرض السيد المدير العام لخطة المصرف التجاري الوطني لتطوير أداء المصرف ورفع كفاءة موظفيه والارتقاء بمستوى الخدمات المصرفية التي يقدمها لعملائه ، وذلك في مجالات :-

التدريب والتقنية ، وتوسيع النشاط الاستثماري للمصرف ، والتوسع في الاستثمار العقاري بالتعاون مع وزارة الإسكان ..

وقد أجاب السيد المحافظ وأعضاء المجلس عن استفسارات الحضور موضحينَ خطة مصرف ليبيا المركزي لتطوير القطاع المصرفي بشكل عام ، ومدى توافق الرؤية بين المركزي والتجاري في هذا الشأن ، كما قام السيد مستشار المحافظ لشؤون الصيرفة الإسلامية أمين سر مجلس الإدارة بالرد على الأسئلة المتعلقة بمشروع الصيرفة الإسلامية وتناول الدعم الفني في هذا المجال الذي يقدمه المصرف المركزي عبر اللجنة الاستشارية لشؤون الصيرفة الإسلامية للمصرف التجاري الوطني وغيره من المصارف ، وقد أعرب الحضور عن ترحيبهم بهذا اللقاء والمبادرة من قبل مجلس الإدارة وأعربوا عن عميق امتنانهم لاهتمام المصرف المركزي ومتابعته للقطاع المصرفي وزيارته لمدينة البيضاء ، كما وجه مجلس الإدارة عبر كلمة السيد رئيس المجلس عن شكره لأهالي مدينة البيضاء بعامة على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة وبخاصة من قبل موظفي المصرف التجاري الوطني وإدارته العليا ..

■ خليفة البشباش

أحجيـــة البـراميـل !!!

يا صديقي ارجوك .. أرحني قليلا من أصوات البارود الذي ابتكره (نوبل) وابعد عنك أداة (ميخائيل كلاشنكوف) وتخلص لبعض الوقت من ذاك الرشاش الذي صنعه (ميكسيم) واغلق ضجيج (ماركوني) الذي نكبنا بصنع الراديو .. ثم رجاء .. أمسك بيديك الآلة الحاسبة التي ابتكرها (بليز باسكال)

واضرب واقسم معي كم لدينا من (النفط) .. اجمع واطرح وعندما تعرف الناتج خذ ورقة واستعمل قلم الحبر الذي اتحفنا به (ووترمان) .. سجل ودون أماكن تواجده كي نحاول معرفة مقدار احتياطه وانتاجه .

لتحديد المواقع استعمل ان شئت تقنية الجي بي اس التي تعمل بالاقمار الصناعية التي تطورت كثيرا منذ ابصرت النور على يد الروسي (ميكاييل تيخونراقوف) .

الروسي الاخر (سيكورسي) سيساعدنا باختراعه للطائرة المروحية التي ستمكننا من الوصول بسرعة الى اعماق الصحراء القاحلة .. حيث يوجد الذهب الأسود .. لا تخف .. فقد تطورت المروحيات الان وصارت تستعمل كغيرها من الالات .. محرك الاحتراق الداخلي .. والشكر للبريطاني (صامويل براون) .. أصبحت اسرع بكثير من ذي قبل .

ولا تخف أيضا من الحريق .. فقد زودنا مواطنه (جورج وليام) بعبوة اطفاء الحرائق .. فأصبحت مركباتنا ومرافقنا اكثر أمانا من ذي قبل، واستمر تطوير الطيران لدرجة انه يمكننا ان نطير لـ 12 ساعة متواصلة في الهواء.. بكل راحة واطمئنان .. ونحتسي (الشاي) الساخن في الطائرة ونحن نسخر ونضحك بملىء أفواهنا على الاخوين (رايت) اللذين شعرا بفرحة غامرة لمجرد طيرانهما لمدة 12 ثانية فقط !! ..

فلنركب ونتفقد كم لدينا من مخزون إلهي أعطاه الله لنا .. انه كبير جدا جدا .. لكننا سنحتاج الى سفن بخارية وميكانيكية كتلك التي ابتكرها الفرنسي (دينيه بابان) والامريكي (هيولز) في قرون مضت ، لنتمكن من نقله وتصديره ... فبتصديره وبيعه يمكننا ان نشتري مصابيح (اديسون) و (نيون) ونزين بها شوارعنا !

ببيع النفط أيضا سنستطيع جلب ملابس جاهزة وراقية من ماركات نايك واديداس ولاكوست ، وحتى ملابسنا المحلية .. يمكننا بيع النفط وجلب آلة (إزاك سنجر) الخاصة بالخياطة .. ونخيط بها ملابسنا التقليدية التي لم تعد تناسب أبناءنا المتعلمين المثقفين المنغمسين في الاختراع والابتكار، شوفة عينك !!

يمكننا ايضا مدّ خطوط الهواتف .. وايصالها لكل المنازل .. والضحك على (جراهام بيل) الذي اخترع الهاتف دون ان يستطيع الاستمتاع بـ(الرغي) به كما نفعل الآن .

يمكننا ان نسخر من الجميع ، ونتكبر عليهم ..!! .. لأن لدينا ثروة لم نعمل يوما لجلبها ، ولم نتعب ليلة للحصول عليها ، بل لم نكلف أنفسنا حتى عناء اكتشافها والبحث عنها ، حتى جاءنا من جاءنا ليحفروا عندنا بعد أن حفروا في (بنسلفينيا)

يمكننا أن نسخر ايضا من الأوروبيين الذين يعملون صباح مساء في شركات التنقيب والحفر والتكرير في بلداننا .. وفي النهاية يحصلون على 20 ٪ فقط ، فيما نحصل نحن على الـ80 ٪ الباقية مقابل نومنا وجهلنا ومد أرجلنا على أفرشة (الراحة تخصصنا).

يمكننا أن نضحك على النرويج أيضا ، التي تملك ثروة نفطية مثلنا وأكثر ، وعدد سكان أقل منّا ، وقانونها يقضي بأنه يمنع منعا باتا أن يدخل درهم واحد من اموال النفط الى خزينة الدولة مباشرة ، بل يجب ان يتحول إلى استثمار قبل ان يدخل الى الخزينة العامة !

يمكننا أن نسخر من الجمييييع .. لكن يجب أن نتذكر أننا في النهاية محاصرون بهؤلاء حصارا خانقا .. وإلا فأخبرني : ماذا لو تحققت أمنية بعضهم بأن تدمر وتحرق أوربا وامريكا بما فيها !؟

تخيل ماذا سيحصل لو دمروا فعلا بين يوم وليلة ؟

كم شهرا ستصمد الشركات النفطية بدون اصلاح دوري ، وكم سنة ستسير سياراتنا بدون قطع غيار ، وكم يوما ستصمد محطات الكهرباء يا ترى ؟

كم شهرا سنستغرق .. حتى نعود للخيام على ضفاف البحيرات ، ونملأ منها المياه ونضعها على ظهور الجمال ، وننطلق مباشرة نحو ما تبقى من محصول القمح الذي أتى عليه الجراد .. وليس لدينا مبيدات !

وبعد ان نعود للقرون الوسطى خلال أشهر قليلة ونعيش طويلا مع الجمال والخيام .. كم سنة يا ترى سيلزمنا حتى نقتنع أن الثروة الحقيقية التي نملكها هي عقول اطفالنا ، وليس نفطنا .. كم سيمر من الزمن حتى نتعلم أن أرواح البشر أهم من البراميل .

لأن عقول البشر هي من حولت تلك البراميل من مجرد أوساخ إلى مادة ثمينة ، جعلت بعضهم يصنع ويطور ويقود العالم ويصعد في سلّم التاريخ ، وجعلت بعضا آخر يأكلون ويشربون ويصورون (الزرادي) ويرفعونها على (يوتيوب) ويشاركونها على جدران (الفايس بوك) .

متى نتعلم أنه يجب أن نهتم بعقول صغارنا ، حتى لا تصبح مثل عقولنا ؟

متى سنقتنع ان علينا فتح مركز واحد للبحث في أي شيء ، بدل صف المقاهي المتراصة بجانب بعضها !!

متى ومتى يا ترى ؟

لم يجر الله سبحانه في سننه الكونية أن تسقط حضارات ودول هكذا في يوم وليلة (ولن تجد لسنة الله تبديلا)

دعك من كثرة كلامي وقل لي :هل وصلنا الفندق يا صديقي ؟ .. اصعد إذن من السلم الكهربائي وارسل تحياتي الى مبتكره (جورج ميلر) ولنذهب الى غرفتنا لنستمع الى راديو (ماركوني) او نشاهد تلفزيون (جون بيرد) ولا تنس طبعا ان تشغل رائعة (كارير) .. اعني المكيف .. وووووو ... تستمر الحكاية الحزينة .. تستمر لسنين الى أن ندرك يوما ما .. أننا محاصرون بهؤلاء المذكورة أسماؤهم ، وأننا اذا كنا نتكبر على الناس بأموالنا ، فإن قيمتنا في سوق الأمم والشعوب (خمسون سنتا) .

وسندرك أيضا في يوم من الأيام .. أن براميل فارغة وعقولا ممتلئة ،أفضل من براميل ممتلئة ،وعقول فارغة

وسندرك في الدرس يوما .. أن بحيرة نفط على ضفافها قرية يسكنها بشر بعقول فارغة ، ليست سوى بحيرة من الأوساخ المزعجة ، فاذا اعطينا لهؤلاء الكثير من السلاح والنار .. فإنهم حتما سيحرقون قريتهم .

اهتموا بتأمين وترميم وبناء المدارس ، مثلما تهتمون بتأمين وترميم وبناء حقول النفط ، يومها سنصبح بشرا ذوي قيمة ، وإلا فقيمتنا ترتفع وتنخفض مع سهم (برنت) و (الخفيف) .

عذرا لإطالتي

■ محمد حسين الشيباني

الابتكـار والتألـق وصـولا للتميـز

يتوجه العالم إلى الاهتمام بالموارد البشرية وبالتدريب في مجالاتها المتعددة خارج نطاق التعليم التقليدي.

حيث إن هناك علومًا حديثة لاتدرّس في المدارس والجامعات ولا يتعلمها الإنسان إلا بالتدريب المستمر وتقول بعض الإحصائيات :-

❖ يحقق التدريب المهارات التي يكتسبها الفرد بعد سن الخامسة والعشرين أي بعد انتهاء الجامعة .

❖ الفوائد التي يحققها الأفراد من التعليم نحو15٪ في حين 85٪ تعود إلى ما يحصلون عليه من التدريب أثناء العمل.

❖ إن التدريب وليس التعليم هو المسؤول عن الإبقاء على 70٪ من الموظفين في مواقعهم .

❖ على مدى 20سنة مضت ظهرت 40مليون وظيفة منها 25مليون وظيفة جديدة لم تكن موجودة في السابق.

❖ إن الاتفاق على البرامج التدريبية في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2009م وصل إلى (200) مائتي مليار دولار ، وهذا المبلغ يعادل ما تم إنفاقه على التعليم التقليدي في نفس العالم.

❖ إن تكلفة تأهيل العالم المدرب تعادل راتبه السنوي تقريباً.

❖ نتيجة للتطوير السريع يحتاج 70٪ من العاملين إلى إعادة التدريب والتأهيل في وظائفهم الحالية أو التأهيل في وظائف جديدة.

موضوع جديد نتناوله وهو عالم الإدارة حيث لم يتناوله أي خبر إعلامي، لأن الإدارة في عهد الطاغية معمر القذافي مهملة وكل شيء يتسم بالعشوائية والفساد، بل ليس للإدارة وجود يذكر،ليس هناك مؤسسات قائمة أو قوانين تطبق، ومازالت الأمور غير واضحة والناس مازالو تشتكون من اتخاذ قرارات متسرعة، ولابد لنا في عهد ثورة 17فبراير المجيدة أن ننسى كل ذلك ونبني ليبيا على أسس سليمة تتسم بالعلم والمعرفة وبالتخطيط السليم ولابد من تغيير سلوكنا إلى الأحسن ونحترم القوانين ونعمل على تطبيقها.

لابد أن نتناول في ما يلي أهمية الموارد البشرية باعتبارها الركيزة الأساسية لبقاء أي مؤسسة وتفوقها في مجال العمل والمنافسة ونحدد أهداف نظم الموارد البشرية ولابد لنا من تحليل عمليات نظام إدارة الموارد البشرية.

العنصر البشري والذي أنشئت من أجله إدارة الموارد البشرية لتكوين قوى عاملة مؤهلة تأهيلا كاملا تساعد على تحقيق أقصى كفاءة إنتاجية بتقديم اقتراحات كفيلة لزيادة إنتاج المؤسسة واختيار موظفيها وتدريبهم واقتراح أساليب هذا التدريب والتقييم وإقرار نظام كفؤ بينهم وتنظيم عمليات وإدارة اختيار الموظفين والترقية والنقل والفصل والاستغناء.

كما لابد لنا من التعرف على الاستراتجيات الخدمية لتطوير وتحسين أداء إدارة الموارد البشرية، وما تقوم به وما يجب أن تقوم به من مهام.

نتناول في ما يلي شخصية المدير والمسؤول والمشرف وهو يبتكر ويبدع ويتألق في عمله وصولاً للتميز الإداري ليس خاصاً بمجال معين ولكنه مدير للموارد البشرية في كل المجالات ، ودور مديري الموارد البشرية:-

❖ تدعيم الموظفين كل في مسؤوليته لتطوير العمل وزيادة الإنتاج بتوفير المعلومات الكافية لهم عن مستويات أدائهم وكذلك عن متطلبات الوظائف المختلفة وإعلامهم بوصف وظائفهم.

❖ توفير معلومات تساعد على تطوير أداء الموظفين وتغذية عكسية واقعية عن طموحاتهم ورغباتهم وإجراء حوارات حول تطوير المسار الوظيفي لديهم مع المرؤوسين وتدعيمه.

❖ اكتشاف حالات عدم الرضا عند الموظفين الناتجة عن ضعف قدراتهم التأثيرية على مسارهم الوظيفي واتخاذ اللازم بشأنها.

❖ تسعي الدول المتقدمة والحريصة على تطوير الأجهزة الإشرافية والوظيفية العليا فيها إلى تطبيق كل النظريات الخدمية في الإشراف الإداري باستخدام أحدث ما توصلت إليه العلوم الإنسانية والتقنية من قفزات علمية متطورة استطاعت فيها هذه الدول أن تقدم نموذجاً عالياً من الإدارة يتسم إلى حد ما بالشفافية والصدق والأمانة.

ورغم تقدم وتطور التكنولوجيا في جميع المجالات خاصة المعلوماتية منها إلا أنه يبقى العنصر البشري هو الأساس في العملية الإبداعية والتطوير، ولا يمكن بأي حال من الأحوال الاستغناء عنه أو إنهاء خدماته.

نريد في ما يلي أن نشرح معنى الإدارة ومفهومها الحديث ونستشهد برأي بعض العلماء في الإدارة:-

❖ السيد/فريد بريك تايلور: الإدارة هي المعرفة الصحيحة لما يراد القيام به والتأكد من أنه تم تنفيذه بأحسن طريقة وبأقل التكاليف.

❖ السيد/ فايبول: الإدارة هي التنبؤ والتخطيط والتنظيم وإصدار الأوامر والتنسيق والرقابة.

❖ السيد/ كونتر أدونيل: الإدارة هي تنفيذ الأشياء عن طريق الأشخاص بطريقة إيجابية كاملة.

❖ السيد/ رايت: الإدارة هي توجيه وتنسيق ورقابة نشاطات الأفراد لإنجاز عمل محدد أو تحقيق هدف معين.

❖ وقال آخرون في الإدارة: .الإدارة هي: تنبؤ- تخطيط- تنظيم- رقابة- شفافية – إجراءات.

.الإدارة هي: البحث عن هدف تحدده مستقبلاً وتحقيق الوصول إليه.

.الإدارة هي: حلق حضاري ومفهوم حضاري وابتكار وإبداع وتألق وقيم عمل جديدة.

وأقول أنا في الإدارة : هي عملية استغلال كافة الموارد المتاحة (المادية- البشرية- والاقتصادية) لتحقيق الأهداف بكفاية وفعالية وبأقل التكاليف.

ومن حقنا أن نسأل هل الإدارة علم أو فن؟:

الإدارة علم : معنى ذلك أنها كالعلوم الاجتماعية الأخرى، أي أن الإدارة مجموعة من المعارف تم الحصول عليها والوصول إليها بطريقة منهجية ومنظمة ذات تحليل موضوعي.

الإدارة فن: يعني أنها مهارة في التطبيق تعتمد على القدرة في الأداء من خلال الخبرة العلمية والابتكار والإبداع والتألق والثبات في مواجهة المواقف.

وفي الحالتين يجب أن يكون ضميرنا موجوداً للعمل الصادق والمثابرة والجد والتضحية في العمل الصادق الذي نحتاجه جميعاً للرقي بمؤسساتنا من أجل ليبيا.

كما لابد لنا أن نعّرف أنفسنا من خلال تقييم الذات والشخصية عند تطبيق الإدارة التطبيق الصحيح المتوازن.

ولابد من تطبيق الحكمة القائلة (أعرف نفسك أولاً): حكمة ثابتة مع الزمن، ولكي تعرف نفسك فإنه من الضروري ترتيب العبارات المناسبة بحيث تكون الإجابة الأقرب إلى تفكيرك وسلوكك أو طريقتك في الإدارة وتعاملك الحسن والصائب مع الآخرين، يجب أن يعكس هذا الترتيب ما تفعله فعلاً وليس ما تريد أن تفعله.

نعرج قيلا على القرار الإداري
DECISSIONMKKING

تتخذ القرارات يومياً في كل وقت وفي كل ساعة في البيت والعمل وفي الشارع، معظمها قرارات عشوائية وغير صائبة وكانت كذلك طول 42سنة من حكم القذافي الظالم، واستمر الساسة في ثورة 17فبراير في الاستمرار في اتخاذ قرارات غير مدروسة وغير صائبة وتتسم بالعشوائية.

يتسم القرار الجيد الموزون المحمل بالفاعلية وتعني الجودة أو النوعية الجيدة وفي نفس الوقت يحظى بالقبول والرضا من جانب الأفراد الذين يقومون بتنفيذه، والقواعد التي يجب أن يستند عليها اتخاذ القرار الإداري السليم الآتي:-

الشرعية – الوضوح – الكفاية – الدقة – الاتصال – الفاعلية
المشاركة – التوقيت – الواقعية – الموضوعية – القبول – الرضا

نكتفي بهذا القدر في الإدارة والتدريب والموارد البشرية.

ربنا يوفق الجميع لخدمة ليبيا التي تستحق منا الكثير.

■ محمد اقميع

أكثركم صخباً أقربكم إلى قلب السلطة

إن أكثركم صخباً، وأكثركم عتاداً وقدرة على ممارسة العنف اليوم أقربكم إلى "قلب" السلطة... فهل تريد أن تنعم قريتك أو مدينتك النائية أو عشيرتك المُهَمَلة باهتمام السُلطات العُليا الجديدة في ليبيا وأن تَحظى قبيلتك أو جماعتك الدينية أو حزبك بالدلال والمناصب الرفيعة والحياة المخملية... فإن الوصفة في منتهى البساطة ... فكل ماعليك فعله هو أن تجمع عدداً من الفتية الأشداء أو الضعفاء -لايهم طالما لديهم السلاح- من قبيلتك أو جماعتك الدينية وتحاصر أقرب مقر حكومي وتقطع النفط أو الغاز أو الماء أو أقرب طريق عام أو مطار أو مشفى... أو حتى مخبز القرية ...

وإن أردت أن يأخذ الأمر بعدا دولياً وأصداء اعلامية واسعة ...فكل ما عليك فعله هو أن تجُر عدداً من الشيوخ والطاعنين في السن - ممن لم يعد يهمهم ماذا سيحدث للعالم "حسب قول برنارد شو" - وتعلن عزمكم "النأي بالنفس" -عن المستنقع الليبي- والاستقلال ببقعة الأرض التي تقطنونها وأن تقوموا بترسيم حدودكم الجغرافية ولا تنس التعاون مع فضائيات مشائخ الخليج، فما خُلقَت فضائياتهم إلا للإكثار من نسل بلاد العرب وزيادة عدد الكراسي بمقاعد جامعتهم العربية.

الوصفة ناجعة .. ومضمونة النتائج .. وآخر النماذج هو اعلان رئيس الحكومة بنقل مقر عدد من المؤسسات الرسميّة الرئيسية الى بنغازي اضافة لمنح هذه المدينة 15 مليون دينار بشكل عاجل ...! في أول رد فعل لحكومة زيدان عقب اعلان الشطر الشرقي من ليبيا انفصاله عن ليبيا واعلان استقلاله تحت اسم "امارة برقة" ... وكأن كل هم السيد زيدان هو كسب بعض الوقت مع هذا الشطر المتمرد من الوطن ...!

ولسان حاله يقول خذوا ماشئتم فقط فلنؤجل الانفصال وتفتيت الوطن الى حين... وتلك هي سياسة "التؤدة الزيدانية"...! ولم ينس زيدان التأكيد على "حريته" وعدم خضوعه لأي ضغط في اتخاذ قراراته كما هو حال البرلمان... وأن نيران كل تلك الأسلحة المصوّبَة الى رأس الحكومة والبرلمان تنزل عليهم "برداً وسلاماً".

ويظهر الأمير وريث عرش السنوسية وديعاً .. وانسانياً .. نابذاً لاستخدام العنف واللجوء للقوة في اصدار القرارات الرسمية على نحو ما حدث بـ "قانون العزل" وكأن الأمير والشيخ الطموح قد نسي اغلاق أنصاره من المسلحين لطريق "الوادي الأحمر" في العام 2012 واغلاق شركات النفط بقوة السلاح ومافعله انصاره كذلك قبل وابان مرحلة الانتخابات ...!! وإلا فمن أين له ماحققه من انجازات "فيدرالية" ومنها فرضهم لتغيير ما يُسمى بقانون "لجنة الستين" من التعيين إلى الانتخاب وتبني الاحزاب الكبرى العودة إلى دستور 51 لا غيره وأخيرا انتزاع عدد من المؤسسات الرسمية للدولة لتكون ضمن نطاق حدودهم الجغرافية ...!!

ربما ذاكرة الأمير تحتاج لبعض التنشيط وقد نسي بأنه يحتمي بـ "جيش برقة" والمسمى ألوية قطر سابقاً... لذلك لا تستكثر على الشباب المتحمسين انتزاع "قانون العزل" بالقوة فقد كنتم رواد تحقيق المصالح والمطالب بالقوة أيها الأمير الشيخ المُتقِد طموحاً.لاستعادة عرش السنوسية

ونيل المطالب بالقوة ... نهج اعتمدته الحكومة والبرلمان الليبي ... فلا شيء على الطاولة وعلى بنود جدول الأعمال قبل مَطَالب المُسلحين والارهابيين و"الفتوات" من كل الفئات سواء دينية أو قبلية أو جهوية أو حزبية ... ولا تسأل مثلاً عن "وزير الأوقاف" من الذي ألزمه بيته ولماذا لم يستطع مزاولة عمله حتى هذه اللحظة، ويدرس زيدان أخيراً إعفاءه من منصبه لأن "مذهبه الديني" لا سُلطة له على الأرض ولا يملكون السلاح الكافي ..!

في ليبيا اليوم .. مطالب الجماعات الأكثر صخباً والأكثر عتاداً وسلاحاً تأتي أولاً وقبل كل شيء ...! ثم سيأتي من بعدهم دور الخراف والحملان الصامتة .. هذا إن بقي لهم وقت أونصيب من نهر المليارات المتدفقة على غير هدى..! ونخشى أن لا يطول صمت تلك الحملان ... طالما "السلطات الرسمية" تدفعها عنوة للايمان بأن الحقوق اليوم "تُؤخذ غلابا"... ولا شرعية إلا لقوة السلاح..!

فما الذي تنتظره بقيّة المُدن والقُرى النائية والصامتة فلتنتصب الكانتونات والفيدراليات والاقاليم والجمهوريات ... فإن ليبيا اليوم أصبحت حِملاً ثقيلاً على اهلها وصار لزاماً عليهم "تفتيتها" ليسهل على كل فريق حمل الشطر الذي يخصّه، ليجعله اخوانياً أو وهابيا أو صوفياً أو علمانياً او مضارب لعشيرته وذويه، كل حسب هواه وما تميل اليه نفسه... وإن بقيت حالتنا هذي الحالة ... فبعد وقت قريب جداً سنسمع عن وطن في حكايا العجائز اسمه "ليبيا" كان يقبع ما بين مصر وتونس ... قسّمَه ومَزقه أهله إرباً، طمعاً وخوفا..!

وأخيراً ..نرجو أن تنتبه "السلطات الرسمية" للأمانة التي أشفقت الجبال من حملها وقد ارتضوها .. فإما "أن يكون هذا الوطن أو لا يكون" ..وعلى كل المرتعشين من حملة السلاح أن يوقنوا بأن "القذافي" قد شبع موتاً ولن يعود. ولا مبرر لكل هذا الرعب .. وعليهم تسليم السلاح هذا ان كانوا ليبيين بحق ومسلمين صادقين يهمهم ألا ينهار ويغرق في الدم بلد مسلم آخر ... فهذا السلاح المنفلت والعتاد الذي تكنزون لن يكون إلا وبالاً ونكبة للوطن.

وحفظ الله هذا الوطن

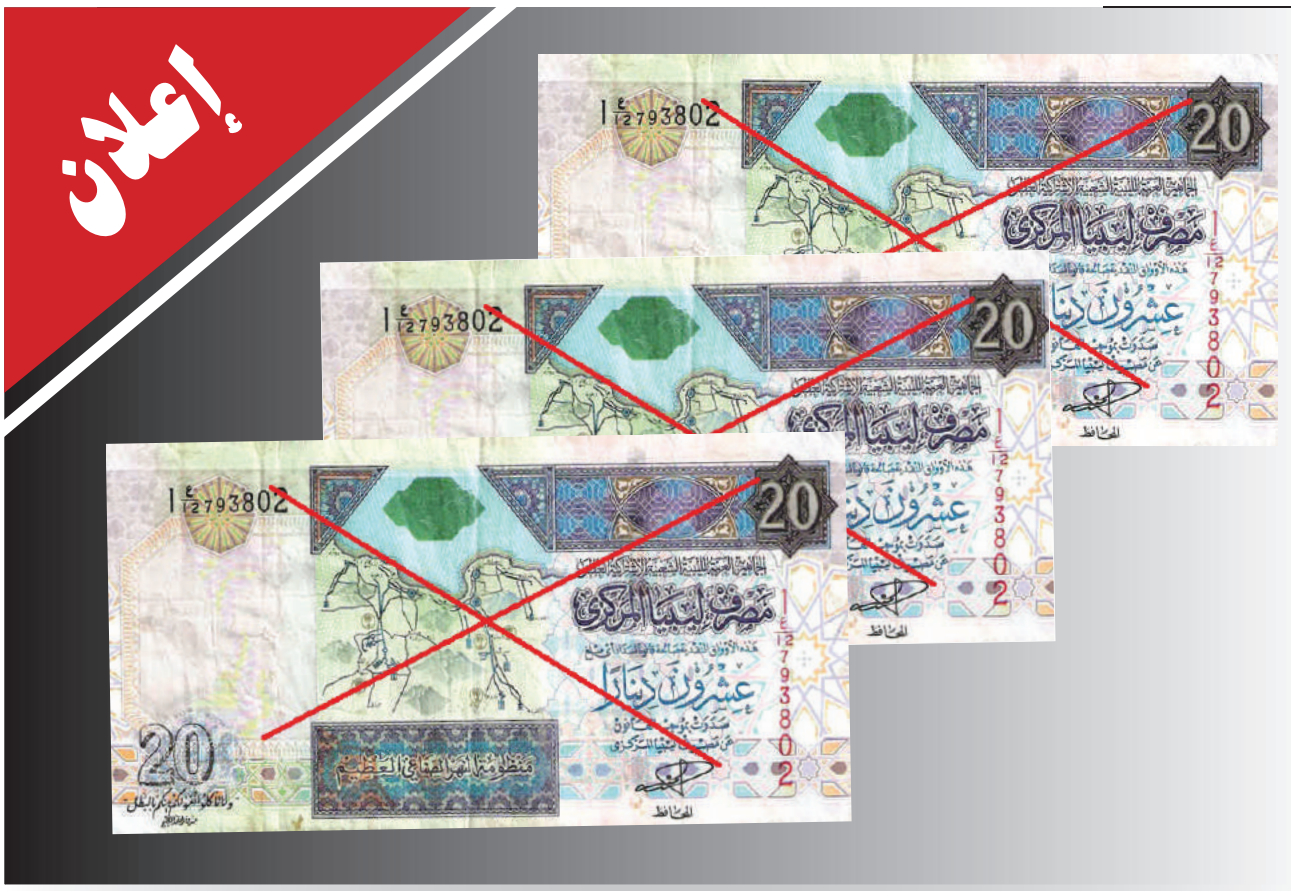

مصرف ليبيا المركزي يعلن سحب أوراق نقدية من الإصدارات القديمة

قرر مصرف ليبيا المركزي سحب الإصدارين الأول والثاني من فئة العشرين دينارا من التداول ، وذلك اعتباراً من يوم الخميس الموافق 30 / 5/ 2013 .

وحدد المصرف في بيان صحفي تلقت صحيفة مصارف نسخةً منه أن آخر موعد لقبول هذه العملة لدى المصارف التجارية نهاية دوام عمل يوم الأحد الموافق 30 / 6 / 2013 . وأهاب المصرف بجميع السادة المواطنين ممن لديهم مبالغ مالية من هذه العملة التوجه إلى المصارف التجارية لاستبدالها خلال تلك الفترة .

■ أ.د .عبد الجليل آدم المنصوري

نعم لقانون العزل السياسي ...ولكـــــن !!

هناك حكمة قديمة تقول ما مفاده؛ أن الحرية لا تتحقق إلا من خلال القانون، فالحرية دون قانون يساء فهمها واستغلالها، وسرعان ما تتحول إلى فوضى عارمة متمثلة في التمرد والتعنت وغياب تطبيق القانون، ومن ثم الانفلات الأمني، ثم إلى استبداد فيما بعد .

نعم، لقد مرت على المجتمع الليبي عقود من الزمن عجاف، عرف فيها الشعب الليبي كيف تقتل الحرية، حُكمت فيها الأمور بغير طبيعتها، حيث آل الأمر إلى غير أهله، صُدِّق فيها الكاذب، وكُذِّب فيها الصادق، نطق فيها الشخص التافه ونصف المتعلم والمزوّر، ليتكلم- بل ويُفتى- في أمر العامة والشأن العام، والأصل الا يتكلم إلا العاقل والحكيم. لم يؤخذ الرأي والعلم من أكابر المجتمع ولا علمائه، بل أخذ من الأصاغر الأشرار- وكثير ما هم- لا فائدة منهم ترجى ، ولا علم لديهم يستفاد به، فهلكت البلاد وضاع العباد.

لم تكن العوامل الاقتصادية وحدها التى قدحت الثورة في ليبيا، بل هناك عوامل اخرى متداخلة متمثلة في غياب الحريات، وإهانة آدمية الآدمي، وغياب العدالة الاجتماعية، والتهميش السياسي والاقتصادي والمناطقي، ونقص في المشاركة المتكافئة لتسيير دفة البلاد من الناحية السياسية والاقتصادية .

وبَعيد الثورة المباركة، لاحظ الليبيون تدخل صراعات التغيير السياسي ؛ من ظهور أحزاب سياسية قبل أوانها، إلى تشكيل تحالفات في غير محلها ووقتها، إلى صراعات سياسية عطلت ولادة الدستور المرتقب والنظام الإداري المؤقت للدولة ليعكس نوعية الحكم المحلي. وفي المقابل، اتضح سوء إدارة التحديات الاقتصادية للمرحلة الانتقالية، الأمر الذي جرّ بعض فئات المجتمع الليبي إلى الاحتجاجات والاعتصامات، المشروع منها ودون المشروع، انعكست في وجود تراجعات في أداء القطاعات الاقتصادية، وأصبحت هناك فجوة بين التطلعات الاقتصادية للمجتمع ومدى قدرة الحكومة الانتقالية(والمؤقتة) على طرح رؤية للخروج من الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعمّقت ذلك الوعود السخية التي أطلقها بعض الساسة الجدد لمغازلة المجتمع، دون إدراك لحجم التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لتظل بذلك الكثير من الرؤى الاقتصادية تدور في فلك الماضي، ونسي أولئك الساسة ان نهاية السياسي تبدأ عندما لا يفي بالوعود التي قطعها على نفسه، أو أن يأتي الساسة بقوانين لا يستحسنها السواد الاعظم من المجتمع .

إن قانون العزل السياسي الذي جيئ به، لا نختلف عليه من حيث المبدأ، ولكن لا يجب ان يكون قانوناً بالمقاس. يجب أن يدرك جميع الليبيين أن رجالات الشرطة والجيش وبعض من المحسوبين على اللجان الثورية في إقليم برقة، قاموا من أول يوم في الثورة جنباً إلى جنب مع الشعب الذي ثار ضد الظلم والطغيان وحكم العائلة البئيس ومن يدور في فلكه، هبوا جميعاً هبة رجل واحد، وتحرك الجميع حتى وصلوا إلى مشارف مدينة سرت في أقل من أسبوع من عمر الثورة ، قاموا جميعاً تحت قيادة افتراضية-Virtual leadership ، فلا يدّعي أي كان أنه القيادي لهذه الثورة، إنها بحق وحقيقة ثورة شعب.

وعليه ، كيف نقبل الآن أن نقول لمثل هؤلاء الشرفاء من رجالات الشرطة والجيش ،على مختلف رتبهم العسكرية و من بينهم في مدينة طرابلس البراني اشكال وجنوده ، الذين وقفوا مع الثورة ،وزودوا الثوار بالسلاح ،تقول لهم انه ينطبق عليهم قانون العزل السياسي !؟ لقد وقف العسكريون منهم والمدنيون مع الثورة ، دون سابق علم لهم بأن الثورة ستسير على ما نهوى ، وهو النصر المبين ، إنها ضمائرهم التي حركتهم ، ضمائر وطنية دعتهم من أول وهلة للوقوف مع الشعب ضد الطاغية ومن على شاكلته .

كذلك رجالات السياسة، سواء في الداخل أو في الخارج، ورجالات المعارضة في الخارج الذين أبهروا العالم بوقوفهم صفاً واحداً تاييداً للثورة، وبرهنوا للقاصي والداني انهم على قلب رجل واحد- رغم اختلاف مشاربهم السياسية- لأن الوطن وحرية الشعب الليبي، لايمكن أن يساوم عليهما أحد .

نعم لقانون العزل السياسي، ولكن كيف نطبق ذلك على السيد عبد الرحمن شلقم، الذي شهد له العالم- قبل الليبيين- أنه من قلب المنضدة في وجه الملازم معمر في وسط مبنى الأمم المتحدة، هذه الشخصية الفذة التي نراها ثروة وطنية فكرية، قبل أن تكون من الوزن الثقيل في مجالات السياسة والسلك الدبلوماسي؟ وكيف نعزل السيد إبراهيم الدباشي، وسعادة السفير علي الاوجلي، اللذين وقفاً عوناً معيناً للثورة منذ اللحظات الأولى لها ؟ لم يخذل هذان الرجلان وطنهما ليبيا في ساعة العسرة والأوقات الحرجة، تلكم حقيقة أن الرجال مواقف ورجالات ليبيا الثلاثة في الأمم المتحدة برهنوا على ذلك لكل ذي عرفان وبصيرة .

كيف نطبق قانون العزل على كل من د. محمد المقريف والسيد علي زيدان اللذين وقفاً موقفاً مشرفاً ضد حكم الملازم معمر، عندما تركا وظائفهما منذ عام 1981م، وانضما إلى المعارضة منذ ذلك التاريخ وحتى يوم قيام الثورة المباركة،أليس ذلك بكاف أن يشفع لهما؟ ناهيك عن دورهما الوطني خلال أشهر الثورة، الذي يجب أن نعتز به لهما، فهما ليبيان مخلصان لوطنهما، فكيف نجرؤ على قبول خلاف ذلك؟

كيف نطبق القانون ايضاً على د. محمود جبريل الذي أعرفه جيداً من الداخل انه كان يحاول قدر جهده إصلاح ما يمكن إصلاحه، كان معارِضاً من داخله للنظام، ولا نريد أن نطيل هنا في هذا الشأن، ولكن علينا أن نُثمن له عالياً دوره خلال أشهر الثورة، وما قام به من جهد يشكر عليه، في وقت كان فيه الوضع في ليبيا غير محدد المعالم، لا بل كان يود البغدادي _ من خلال ما سجل له من مكالمات _ كان يود قتل هذا الرجل الوطني باى طريقة .

أقول، كيف نرضى نحن الليبيين لأنفسنا أن نطبق قانون العزل السياسي على هذه الشخصيات الكريمة العسكرية منها والمدنية، الوطنية بامتياز من مختلف انحاء ليبيا ومن على شاكلتهم، إنهم رجالات مواقف مشرفة، رفعت رؤوس وهامات الليبيين عالية، ومن جهة أخرى، أليس الإسلام يجب ما قبله؟ إننا مطالبون بالوفاء لهؤلاء الرجال ومثلهم، وليس محاولة تفصيل قانون عزل سياسي ليطبق عليهم.

لقد صدق جبران خليل جبران حيث قال يوما ما معناه؛ ويل لأمة أعقلها أبكم وقويها أعمى. فالعاقل من يضع حداً بين المصلحة الضَيقة والمصلحة العامة، وحكمته تتأتى من قول الحق في خط مستقيم لا يقبل الالتواء لحماية المظلومين ،ولإنصاف الأوفياء والمخلصين. أما اذا انقلبت المعايير حيث يخرس العقل ولا يقول كلمة حق، وحين يعمى القوي عن رؤية كل شيء إلا مصلحته ومصلحة من يستقوي به، فقل على الدنيا السلام، وعلى العدل والحق والكرامة والأمانة والإخلاص والوفاء كل السلام، فالعيون مبققة، والأيدي مغلولة، وحينها حري بنا أن نقول لقانون العزل السياسي بهيئته التي جاء بها، لاجئت أهلاً ولا نزلت سهلاً، فلا أهلاً بك ولا سهلاً.

بميزات أمنية عالية ومواصفات فنية حديثة

المركزي يحتفل بطرح الخمسين ديناراً من بنغازي

أقام مصرف ليبيا المركزي صباح يوم الخميس الموافق 13-6-2013م احتفالية بمناسبة طرح العملة الورقية الليبية الجديدة من فئة الخمسين دينارا للتداول في المصارف وفروعها كافة بمختلف المدن الليبية .

وحضر الاحتفالية التي أقيمت بمبنى مصرف ليبيا المركزي فرع بنغازي الدكتور عوض البرعصي نائب رئيس الوزراء ، والسيد نائب محافظ مصرف ليبيا المركزي ، ووفد ممثل الشركة البريطانية التي قامت بطباعة العملة الجديدة ، و مديرو الإدارات بمصرف ليبيا المركزي ، وعدد من مديري المصارف التجارية بالمنطقة الشرقية ، وموظفو مصرف ليبيا المركزي بمدينة بنغازي ، وجمع من مبعوثي ومراسلي وسائل الإعلام المختلفة.

واستهل الحفل بالنشيد الوطني وقراءة الفاتحة على أرواح شهداء بنغازي الذين سقطوا في الأحداث الأخيرة، تلاها كلمة

> حبري : تلقينا 135 عرضاً ... ووفرنا 55 بالمائة من الأسعار

عوض البرعصي نائب رئيس الوزراء قال فيها : «نشكر أهالي مدينة بنغازي العزيزة على حفاوة الاستقبال الذي لقيناه .. وتمنيت أن تكون هذه الاحتفالية في وقت أحسن من هذا الوقت ، ولكن بعون الله ستتغلب بنغازي على آلامها ، وستحافظ على نسيجها الاجتماعي ، وما احتفاليتنا اليوم بإصدار ورقة الخمسين دينارا من العملة الورقية الجديدة وعليها خلفية مدينة بنغازي ، وهي منارة مدينة بنغازي إلا شعاع أمل على انتصار مدينة بنغازي على مشاكلها ، ونترحم على أرواح من سقطوا في الأيام الماضية ، ونطلب من الله سبحانه أن يغفر لهم وأن تنهض بنغازي من هذه الأزمة المريرة ، وستكون عصية على كل من يريد أن يستهدفها ويستهدف أمنها» ..

من جانبه قال نائب المحافظ (علي الحبري) كلمته بالاحتفالية : في البداية اسمحوا لي باسم جميع العاملين بمصرف ليبيا المركزي أن أتقدم إلى بنغازي العظيمة بأحر وأطيب الأمنيات بمستقبل مشرق بعد هذه الأحداث الأليمة التي مرت بها بنغازي (وإصبر وما صبرك إلا بالله) فالصبر جميل إن شاء الله .. وبهذه المناسبة حقيقة كما تعلمون فإن إصدار النقود مسألة روتينية في المصارف المركزية ، وهي أحد الأعمال والأهداف التي يقوم بها كل مصرف مركزي ، ولكن الخصوصية التي يتمتع بها إصدارنا الآن أنه جاء بعد وقت طويل عانى فيه الشعب الليبي ويلات عظيمة خلال 42 عاماً واكب فيها الفقر وعدم العدالة الاجتماعية وكل العوامل التي تؤدي إلى عدم القدرة على التعامل مع الحياة الطبيعية .. فكان هذا الإصدار عظيماً بكل ثقة لأنه كان على أسس سليمة ، ففي البداية قام بهذا الإصدار مجموعة من الفنانين الليبيين في مناقصة عامة شارك فيها 153 فنانا ومصمما وأظهر مجموعة من التصميمات انعكست كما ترون في أشكال مختلفة امتزجت فيها وحدة الوطن ، فإن نظرتم إلى هذا الإصدار الذي يمثل عائلة متكاملة لوجدتم أن الدينار يعكس الثورة ويعكس الانتصار في الوجهين ، ولو نظرنا إلى الإصدار القديم لوجدنا إنسانا يرتدي الزي الوطني ويضع يده على ذقنه» ...

وأضاف حبري : ستكون هذه الخطوة فتحا اقتصاديا كبيرا .. وإذا رأينا من الاصدارات التي جاءت من 153 عرضا ، وتم اختيار التصميمات التي تعكس وحدة الوطن وانتماءاته والرموز المختلفة من جنوبه وشرقه وغربه لوجدنا أن المرحلة التالية من خلال إعداد الطرق العلمية الحديثة في عملية الشراء والطباعة وهذه اتبعنا فيها قول الله عز وجل (إن الله لايحب الفساد) فكانت في الحقيقة بفضل فريق العمل من أحدث الطرق في عملية المناقصة والممارسة ترتب عليها نصر آخر هو توفير 55 في المائة في الأسعار ، وهذا ما أدعو إليه لأن الوطن إذا كانت الأسعار القديمة فيها زيادة 55 في المائة يفترض على الأقل أن أسعار المستقبل تكون 35 في المائة ، وتمتاز العملة أيضاً بقدرتها على مواجهة التاريخ إذا نظرنا قوس أكاكوس في الخلف نجد فعلاً عظمة التاريخ وعظمة هذا الوطن وقد برز هذا القوس كأشهر أحد المؤثرات العالمية وضم

> الجهاني : اخترنا أفضل العلامات الأمنية من أحدث المدارس العالمية

من منظمة اليونسكو على أساس أنه كأحد المعالم التاريخية العالمية ، فهذا حقيقة شرف كبير لهذا الوطن ، وبما أن هذه الصخور صلبة فهي تعبر عن صلابة هذا الوطن .. وقدرة أبناء هذا الوطن على مواجهة المصاعب» ...

وأكد حبري على أن صورة شيخ الشهداء عمر المختار التي أختيرت على إحدى واجهتي ورقة العشرة دينارات الجديدة لن يختلف عليها الشعب الليبي ، متمنياً أن تكون هذه العملة انطلاقة نجاح وتفعيلا للدور الاقتصادي، وتؤس لرؤية متوسطة المدى تخدم كل المدن الليبية، مؤكداً أن التنمية تعم جميع المدن والبلدات، وستوزع الثروات توزيعا عادلا، وتتوج بانتصار دولة الرفاهية ليتمتع كل إنسان بكافة حقوقه في القريب العاجل.

من جهته ألقى السيد علي الجهاني مدير ادارة الشوؤن الإدارية كلمة تحدث فيها عن دواعي إصدار عملة ورقية من حيث الجوانب الأمنية ومكافحة عمليات التزوير ، وأيضاً تنامي استخدام العملة الورقية أثناء وبعد انتصار الثورة وقلة التعامل بالوسائط الإلكترونية ..

وذكر أيضاً بأن تقادم بعض الاصدارات الحالية كان سبب طرح عملة جديدة ، وأيضاً لتداول إصدار واحد من العملة ومن نفس العائلة، كما أفاد الجهاني بأن استبدال أكثر من 1.7 مليار ورقة نقدية مقارنة بالنروبج التي تتداول 200 مليون ورقة بعدد سكانها .. وأيضاً عدم وجود طاقة تخزينية للعملة المتداولة حالياً ونقص الأمن .. كما تحدث عن المواصفات الفنية لمقاسات العملة الورقية الصادرة بحيث راعت اللجنة المشرفة المواصفات العالمية في اختيار الأشكال والمزايا ..

وتطرق الجهاني إلى المزايا الجديدة في العملة للمكفوفين وضعاف البصر حيث تم وضع نقاط بارزة تبين العملة الورقية التي يمتلكها بدون الرجوع إلى أشخاص آخرين .. وتم تحسيين التصاميم وتعبيرها عن الموروث الثقافي والحضاري وملاءمتها للظروف الجوية ، وأيضاً تم اختيار المادة (الألياف القطنية) لملاءمتها للأجواء الليبية ومقاومتها لمادتي البنزين والبوتاسيوم ..

وفي تصريح لصحيفة المصارف قال علي الجهاني : « تم إطلاق أول عملة من فئة الخمسين دينارا بعد الثورة التي ضحى الشعب الليبي بالعديد من الأرواح والشهداء حتى ينعم بالحرية والرخاء ، وبإذن الله سوف تكون هذه العملة خيرا على الشعب الليبي الذي تكبد العناء طوال فترة حكم الطاغية معمر القذافي واختيرت مدينة بنغازي لنيل شرف الاحتفال واختيار رمز منارة خريبيش على الوجه الأمامي للورقة النقدية للعملة الجديدة لأنها شرارة الثورة وهذا أقل ما يقدم لها ، وعن العلامات الأمنية التي وضعها مصرف ليبيا المركزي فإنه تم اختيار المدرسة الحديثة كما هو في ورقة اليورو ، وهذا يعتبر أفضل اختيار وبالدعم القوي لأحدث العلامات الأمنية» .

> مواصفات العملة الجديدة تمكن المكفوفين من تمييزها دون الاستعانة بأشخاص آخرين

وعبر السيد michael wilson المدير الاقليمي في الشركة التي تولت طباعة العملة الجديدة عن سعادته بأنه أحد المساهمين في طباعة العملة الليبية وهذا شرف كبير له وللشركة وأعرب عن سعادته بالتحول القوي لليبيا من الدولة في العهد الدكتاتوري إلى الديمقراطية والتي هي الخطوة السليمة للحرية وبناء الدولة .

كما قدم michael wilson تعازيه لأسر الشهداء في بنغازي، متمنياً للشعب الليبي التقدم بثبات لتحقيق آماله، وأن تصبح ليبيا كبريطانيا يوما من الأيام ، وقدم في ختام حديثه الشكر إلى مكتب الإعلام، ومكتب المحافظ المتمثل في الإدارة العليا على حسن الضيافة والسعي لإنجاح القطاع المصرفي ومشاريع التنمية والاقتصاد .

فعاليات معرض طرابلس الدولي للمشاريع الصغرى والمتوسطة في دورته الرابعة

معرض طرابلس الدولي
TRIPOLI INTERNATIONAL FAIR
Libya ليبيا

على هامش مشاركة مصرف الجمهورية في فعاليات معرض طرابلس الدولي للمشاريع الصغرى والمتوسطة في دورته الرابعة أكد السيد/ «مصباح العكاري» رئيس مجلس الإدارة لمصرف الجمهورية أن مصرف الجمهورية متواجد وبقوة من خلال مشاركته في هذه الدورة ، بجناح خاص بقسم التسويق وقسم التمويل الإسلامي ، حتى يكون ذلك دافعا للشباب في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة .. موضحا أن ذلك يعتبر نقطة تحول مهمة لفتح آفاق جديدة أمام الشباب للمساهمة من خلال المشروعات الصغرى والمتوسطة في تفعيل برامج التنمية ، باعتبار هذه المشروعات رافدا للاقتصاد الوطني ، وسبيلا لتعدد مصادر الدخل ، والتقليل من معدلات البطالة ، والانتقال بالمجتمع من مجتمع استهلاكي إلى مجتمع منتج ومبدع ، ومساهمة فعالة في بناء ليبيا الجديدة .

وأضاف السيد/ رئيس مجلس الإدارة أن مصرف الجمهورية سبق أن أصدر منشورا تم تعميمه على أكثر من مائة وستين فرعا ووكالة تغطي الرقعة الجغرافية في ليبيا ، يوضح قيمة التمويلات للمشروعات الصغرى والمتوسطة التي يمكن أن تدفع لكل شاب يريد إنشاء مشروع بسيط ، وذلك في حدود أربعين ألف دينار ليبي لكل مشروع ، موضحا أن الضمانات المطلوبة لهذه المشروعات لا تتعدى شخصين يرد مرتبهما إلى مصرف الجمهورية ، أو رجل أعمال يضمن المشروع .. مشيرا إلى أن هناك مشروعات صغرى ومتوسطة أكبر حجما سيساهم مصرف الجمهورية في تمويلها ، بالتعاون مع وزارة الاقتصاد من خلال الصناديق الجديدة التي سيتم نشرها ، والتي تحدث عنها السيد وزير الاقتصاد ، هذا بالإضافة إلى مساهمة مصرف الجمهورية في تمويل خطوط الإنتاج ، واستيراد السلع من الخارج للمشاريع القائمة بتمويل إسلامي صرف .

كما أشار إلى قرار مجلس الإدارة من الجمعية العمومية بتاريخ 11/04/2013م بتحويل المصرف إلى مصرف إسلامي وهذا بالطبع يعتبر انجازا كبيرا لمصرف الجمهورية خلال سنة 2013م ، وطمأن الذين لديهم النية الصادقة للتحول إلى الإنتاج بأن التمويلات سوف تكون حسب الشريعة الإسلامية.

نادية الهادي ميلود

باستهداف القطاعين العام والخاص

وزارة السياحة تكشف عن برنامجها التدريبي لسنة 2013

أعلن قسم الموارد البشرية بوزارة السياحة، أحد الأقسام المستحدثة ضمن الهيكلية الجديدة للوزارة، عن البدء في تنفيذ خططه الرامية إلى تطوير الكوادر البشرية.

وقد باشر القسم في تنفيذ خطة سنة 2013، التي تحظى باهتمام واسع من قبل وزيرة السياحة المهندسة اكرام باش امام، وترمي إلى تطوير الكوادر البشرية بالوزارة، بحزمة من البرامج التدريب والتأهيل في مجالات الإدارة واللغة الانجليزية، وتستهدف 250 موظفا، إلى جانب دورات خارجية قصيرة المدى لنحو 600 موظف، جنبا إلى جنب مع خطة للرفع من كفاءة الخريجين والعاملين بالقطاع الخاص والباحثين عن العمل، وتستهدف 1000 شخص، في دورات تدريبية بالتعاون مع وزارة العمل.

وأشار التقرير الذي كشف النقاب عنه في ورشة العمل التي تناولت التعاون بين منظمة السياحة العالمية ووزارة السياحة، إلى أن الكوادر البشرية تشكل أحد أمتن ركائز تنافسية السياحة، وأهم مايميز المنتوج السياحي في المقاصد السياحية ويعزز قيمته.

وفي تعقيبه على التقرير أوضح السيد عمر فالديز، المسؤول عن البرنامج التدريبي بمؤسسة (تيميس) للتدريب التابعة لمنظمة السياحة العالمية، أن العمل وفق أولويات واضحة في مجال التأهيل والتدريب يسهم في تعزيز تنافسية سياحة الدول، لاسيما وأن الكوادر العاملة في القطاع، تشكل معيار تقييم الجودة والتنافسية، وتهيئ المناخ الملائم لتنفيذ برامج السياحة المستدامة، التي تستند إلى معايير تتيح توظيف أكبر عدد من السكان المحليين القاطنين بالقرب من مواقع الجذب السياحي، والمدربين بشكل احترافي يعزز من قيمة وجودة الخدمات.

كما أكد السيد (فالديز) على إجراء عمليات تقييم لمعرفة مستوى الموارد البشرية الحالية، ومامدى ملائمة العناصر المدربة للانخراط في سوق العمل، عارضاً في ختام مادخلته برامج وخطط التدريب والشهادات التي تتيحها المؤسسة.

المياه... أيقونة اليوم العالمي للسياحة 2013

أعلنت منطمة السياحة العالمية، من مقرها بمدريد عن شعار اليوم العالمي للسياحة 2013، الذي يعالج قضايا توفر المياه، وتقييم مدى التحديات المتعلقة بالتعاون بين الحكومات والدول، لتفادي نشوب النزاعات حول منابع المياه ومصادرها، إثر بروز مقابل تشير إلى أن توفير المياه هو مفتاح الطاقة في المستقبل، والتحدي الأكبر أمام توفرها.

ووفق بحث أجراه فريق تابع لوكالة الطاقة العالمية، عقب دراسات تفيد بارتفاع الطلب على الفحم في توليد طاقة، لاسيما الكهرباء منها، جنبا إلى جنب مع نمو الاعتماد على الفحم في تكنولوجيات جديدة، من المتوقع أن يعزز الاتجاه نحو استهلاك مزيد المياه خلال عام 2035، وفقا لتقرير الوكالة.

وترمي السنة الدولية للتعاون في مجال المياه إلى جذب الاهتمام بالعديد من الأبعاد التي يتسم بها التعاون في مجال المياه، وذلك في ما يتعلق بالتنمية المستدامة وتغير المناخ والأمن الغذائي، فضلاً عن المساواة بين الجنسين.

الحمادة الحمراء... فضاءات الرهبة

تتربع الحمادة الحمراء على مسافة 300 كيلومتر من الغرب إلى الشرق، وتتشكل أراضي المنطقة اساسا من المشهد الحجري، مع عدد قليل فقط من المناطق العشبية على قيد الحياة، وتبرز تضاريس هذا الجزء من الصحراء الضخمة من فسحة جيرية، وموقع الرواسب البحرية القديمة، التي تغطي عشرات الملايين من السنين في العصر الطباشيري، وشبكة من الوديان الجافة تنتهي عند الطرف الجنوبي على منحدر يطل على كثبان عرق أوباري البحر الهائل من الرمال المتموجة بألوانها المتغيرة باستمرار التي يكون لها تأثير سحري عند غروب الشمس، وهذا هو المشهد الصحراوي الذي لايثير الإعجاب فحسب، بل أيضا الرعب، في نفس من زار المكان ومن تلمس مفردات روعة مفرداته.

قائمة التراث العالمي : معايير الإختيار وتدوين الخصائص

تم في العام 1972 اعتماد الاتفاقية المتعلقة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، وهي معاهدة دولية فريدة تربط لأول مرة مفاهيم حماية الطبيعة والمحافظة على الممتلكات الثقافية، والاعتراف بأهمية طريقة تفاعل الناس مع الطبيعة ، والحاجة الأساسية للحفاظ على التوازن بين الاثنين.

صادق على اتفاقية التراث العالمي التي أصبحت سارية المفعول عند التصديق عليها من قبل 20 دولة، كما تم إنشاء قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر للفت الانتباه إلى الخصائص التي تحتاج إلى النظر على الصعيد الدولي والمساعدة في وضع الأسس والأولويات فيمايتعلق بمفهوم الحفاظ، ولتحقيق ذلك تم تأسيس صندوق التراث العالمي لمساعدة الدول الأطراف على تحديد وصون وتعزيز مواقع التراث العالمي على حد سواء من خلال المساهمات الإلزامية والطوعية، جنباً إلى جنب مع إطلاق لجنة التراث العالمي العمل على تطوير معايير الاختيار وتدوين الخصائص على قائمة التراث العالمي، ووضع المبادئ التوجيهية التشغيلية لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي، ومجموعة أخرى للرصد والإبلاغ عن الخصائص على القائمة،

فيما اعتمد إدراج أول اثني عشر موقعا على قائمة التراث العالمي، في اجتماع اللجنة الذي نظم في جزر غالاباغوس بالأكوادور.

بعد 21 سنة من ظهور الاتفاقية أدرج 377 موقعاً طبيعياً على القائمة، كما تم تأسيس مركز التراث العالمي للإشراف على إدارة الاتفاقية، مما جعلها بمثابة أول صك قانوني للاعتراف بأهمية البيئة وحماية المناظر الطبيعية الثقافية.

وبمناسبة الذكرى الـ 30 لإعلان واعتماد الاتفاقية، اعتمدت اللجنة في إعلان بودابست بشأن التراث العالمي، دعوة جميع أصحاب المصلحة لدعم الحفاظ على التراث العالمي من خلال الأهداف الاستراتيجية الأربعة الرئيسية المشتملة على المصداقية، الحفظ، وبناء قدرات الاتصالات. وأطلقت مبادرة شركاء التراث العالمي لتشجيع القطاعين العام والخاص، بما في ذلك مجموعة واسعة من المؤسسات وكذلك الأفراد الذين يمكنهم المساهمة في الحفاظ على مواقع التراث العالمي في جميع أنحاء العالم، فيما ضمن هدف خامس لأهدافها الاستراتيجية، وهو مفهوم الجماعة بغية تسليط الضوء على أهمية دور المجتمعات المحلية في الحفاظ على التراث العالمي.

مومياء الفتاة من فضاءات الجغبوب إلى قاعات السرايا الحمراء

أزيح في نهاية عقد التسعينات من القرن المنصرم وبداية الألفية الثانية، بالقرب من الحدود الليبية المصرية، النقاب في صحراء الجغبوب النايية، عن مدفن كبير يحوي مجموعة من القبور، تضم مومياءات ترقى إلى عصور غابرة، بما في ذلك مومياء أثارت اهتمام العلماء، إلى الحدى الذي دفع إلى حفظها ونقلها إلى روما، فيما فقدت أخريات في طروف غامضة لم تكشف تفاصيلها حتى الآن.

ووصلت المومياء إلى متاحف السرايا الحمراء، مطلع عام 2009 ماأطلق عليه اسم مومياء الجغبوب، بعد مضي أكثر من خمس سنوات، على نقلها إلى ايطاليا لإخضاعها للدراسات، واستكمال الأبحاث المخبرية عليها من قبل أعضاء البعثة الايطالية العاملة بمنطقة أمساك أكاكوس.

وإثر الاتفاق مع مصلحة الآثار، قام فريق من الخبراء الايطاليين بإجراء الاختبارات والدراسات التحليلية بالأشعة المقطعية على جمجمة المومياء واليدين، وتحاليل كربون 14، وأخذ عينات من نسيج كفن المومياء، فضلا عن دراسات معملية قام بها البرفيسور " دجي فورنيشاري، ودجي مانزي" باجراء سلسلة من التحاليل، من بينها تحليل الحمض النووي " دي أن أي"، وخلصت إلى أن المومياء يرقى تاريخها إلى نحو 1800 سنة مضت.

و أسفرت تلك الدراسات عن اكتشاف عقد مصنوع من الزجاج الملون، وأقراط من الفضة، وخاتم كانت تزين أطراف صاحبة المومياء، فيما بينت التحاليل المخبرية أن المومياء تخص طفلة في السابعة من عمرها تقريباً، توفيت نتيجة مرض في الكبد، و أفادت التحاليل بأن المومياء ترجع إلى ثقافات مختلفة كانت سائدة في صحراء الجغبوب، تمثلت في الحضارات الرومانية والمصرية، إضافة إلى بعض التأثيرات الثقافية الأخرى.

كما عثر داخل القبر الذي يضم المومياء على بعض المقتنيات الجنائزية، بما في ذلك خاتم وأقراط من الفضة، وبقايا عقد تم وضعه على جيد المتوفى، يتألف من ثمانٍ وسبعين خرزة جميعها من الزجاج الملون تحاكي حجارة صلبة مثل الكهرمان والزمرد، وثلاث خرزات زجاجية أكبر حجماً، عليها أوراق ذهبية وبعض الخرزات من الزجاج المفضض،وهي عموماً تشكل أنفس الأثاث الجنائزي بالقبر.

(فوربوينتس) تعيد افتتاح فندقها بطرابلس قريباً... و (الشيراتون) علامة جديدة في 2015

أعلنت (ستاروود)، مالكة علامة (فوربوينتس شيراتون) عن اعادة افتتاح فندقها في مدينة طرابلس (فوربوينتس شيراتون) مطلع سبتمبر المقبل، إثر استكمال التجهيز والترتيبات الفنية اللازمة لاستئناف تشغيل الفندق، الذي يعد أحد مكونات منتجع حي الأندلس، المتوقع أن يوفر 1000 فرصة عقب استكمال مراحله، المشتملة على فندقين 4و5 نجوم، و(مارينا)، وسلسلة مطاعم عالمية، ومقاهي، ونوادي صحية مزودة بأحدث التجهيزات، وقاعات اجتماعات.

وشملت المرحلة الأولى التي انتهت عام 2010، افتتاح فندق (فوربوينتس)، المتألف من 204 غرفة فخمة، بما في ذلك 18 جناحاً فاخراً، ومركز للرياضة، وقاعات للاجتماعات، ومسبح على الهواء الطلق، في حين تشتمل المرحلة الثانية على استكمال تشييد فندق (شيراتون)، المتوقع افتتاحه مطلع عام 2015، وفق ما اعلنته شركة (ستاروود)، على موقعها الرسمي.

وتتالف المرحلة الثانية، جنباً إلى جنب مع فندق يحتوي 312 غرفة وجناح، و16 قاعة للاجتماعات، من (مارينا)، سوق (بازار)، ومركز للتسوق، ومطعمين ومقهى وحمام سباحة في الهواء الطلق، ومركزا للياقة البدنية، بالاضافة الى ذلك، خمسة أماكن الاجتماع.

تحليل لأهم المتغيرات الاقتصادية والنقدية في نهاية الربع الأول من عام 2013

1- الاحتياطيات والأصول الأجنبية:

سجل رصيد إجمالي الاحتياطيات والأصول الأجنبية في نهاية الربع الاول من عام 2013 ارتفاعاً قدره 13.6 مليار دولار، أو ما نسبته 12.0٪ ليصل إلى 126.7 مليار دولار، مقابل نحو 113.0 مليار دولار في نهاية الربع الاول من عام 2012.

وقد انعكس جزء من هذا الارتفاع رصيد الاحتياطيات من النقد الأجنبي بنحو 13.9 مليار دولار، أو ما نسبته 13.1٪ ليصل إلى نحو 120.1 مليار دولار، مقابل 106.2 مليار دولار في نهاية شهر مارس من عام 2012، في حين انخفض رصيد بند أصول أجنبية لدى مصرف ليبيا المركزي بنحو 275.7 مليون دولار، أو ما نسبته 4.0٪- ليصل إلى نحو 6.6 مليار دولار، مقابل 6.8 مليار دولار في نهاية الربع الاول من عام 2012.

والجدول التالي يوضح البنود المكونة للأصول والاحتياطيات الأجنبية:

"مليون دولار"

البيان	الربع الاول2012	الربع الاول 2013	مقدار التغير	نسبة التغير%
الاحتياطيات التي يدير ها مصرف ليبيا المركزي(1)	106200.4	120095.2	13894.8	13.1
أصول أجنبية للمصرف(2)	6840.6	6564.9	275.7	4.0
إجمالي الاحتياطيات والأصول الأجنبية	113041.0	126660.1	13619.1	12.0

(1) تشمل الشريحة الاحتياطية لدى صندوق النقد الدولي وحيازات وحدة حقوق السحب الخاصة والذهب.
(2) تشمل القروض والمساهمات الخارجية للمصرف.

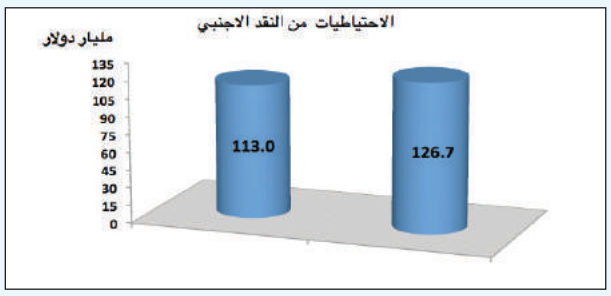

2- سعر صرف الدينار الليبي:

انخفض سعر صرف الدينار الليبي أمام الدولار الأمريكي بنسبة 3.3٪ في نهاية شهر مارس من عام 2013، أي انخفض من 1.2492 ديناراً لكل دولار في نهاية شهر مارس من عام 2012 إلى 1.2906 ديناراً لكل دولار في نهاية شهر مارس من عام 2013، في حين ارتفع سعر صرف الدينار الليبي أمام اليورو بنسبة 0.9٪، أي ارتفع من 1.6648 ديناراً لكل يورو في نهاية الربع الاول من عام 2012 إلى 1.6502 ديناراً لكل يورو في نهاية الربع الاول من عام 2013، وارتفع سعر صرف الدينار الليبي أمام الجنيه الإسترليني بنسبة 1.8٪، ليصل إلى 1.9534 ديناراً لكل جنيه إسترليني في نهاية الربع الاول من عام 2013، مقابل 1.9883 ديناراً لكل جنيه إسترليني في نهاية الربع الاول من عام 2012، وارتفع أمام الفرنك السويسري بنسبة 2.0٪، أي من 1.3809 لكل فرنك في نهاية شهر مارس من عام 2012 ليصل إلى 1.3537 ديناراً لكل فرنك في نهاية شهر مارس من عام 2013، وارتفع أيضا أمام الين الياباني بنسبة 9.4٪ في نهاية شهر مارس من عام 2013. والجدول التالي يوضح تطور سعر صرف الدينار الليبي مقابل بعض العملات الرئيسة الدولية:

دينار ليبي لكل وحدة

البيان	الربع الاول 2012	الربع الاول 2013	معدل التغير%
دولار أمريكي	1.2492	1.2906	▼ 3.3
يورو	1.6648	1.6502	▲ 0.9
جنيه إسترليني	1.9883	1.9534	▲ 1.8
فرنك سويسري	1.3809	1.3537	▲ 2.0
ين ياباني (100 ين)	1.5124	1.3698	▲ 9.4

3- العملة المصدرة:

سجل رصيد العملة المصدرة (ورقية ومعدنية) في نهاية شهر مارس من عام 2013 انخفاضاً قدره 411.3 مليون دينار، أو ما نسبته 2.6٪- ليصل إلى 15.5 مليار دينار، مقابل 15.9 مليار دينار في نهاية شهر مارس من عام 2012، منها نحو 1823.2 مليون دينار عملة بخزائن المصارف التجارية، ونحو 8.5 مليون دينار نقدية بالصندوق لدى العمليات المصرفية بمصرف ليبيا المركزي، ونحو 13685.8 مليون دينار عملة في التداول خارج المصارف في نهاية شهر مارس من عام 2013، مقابل 14534.2 مليون دينار في نهاية شهر مارس من عام 2012، مظهراً بذلك انخفاضاً قدره 848.4 مليون دينار، أي بنسبة 5.8٪-. والجدول التالي يوضح تطور العملة المصدرة.

"مليون دينار"

البيان	الربع الاول 2012	الربع الاول 2013	مقدار التغير	نسبة التغير%
العملة المصدرة:	15928.8	15517.5	411.3	2.6
عملة خارج المصارف	14534.2	13685.8	848.4	5.8
نقدية في الصندوق لدى المصارف	1377.3	1823.2	445.9	32.4
عملة لدى إدارة العمليات المصرفية/ م. ل.م	17.3	8.5	8.8	50.9

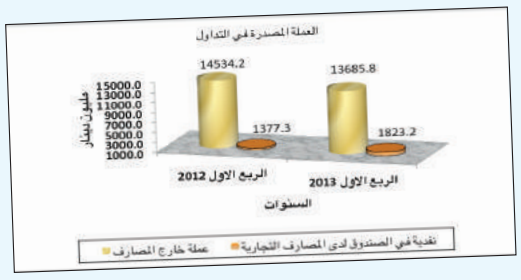

4- القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها:

بلغ رصيد القاعدة النقدية في نهاية الربع الاول من عام 2013 نحو 33902.9 مليون دينار، مقابل 33122.0 مليون دينار في نهاية الربع الاول من عام 2012 ، مظهراً بذلك ارتفاعاً قدره 780.9 مليون دينار، أي بنسبة 2.4٪. ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة الاحتياطيات الأولية للمصارف التجارية بنحو 995.4 مليون دينار، أو ما نسبته 5.9٪، لتصل إلى 17734.7 مليون دينار في نهاية الربع الاول من عام 2013 ، مقابل 16739.3 مليون دينار في نهاية نفس الفترة من العام السابق، وارتفاع ودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي بنحو 633.9 مليون دينار، أو ما نسبته 34.3٪، في حين انخفضت العملة خارج المصارف بنحو 848.4 مليون دينار لتصل إلى 13685.8 مليون دينار.

وقد كان لصافي الأصول الأجنبية أثر توسعي بنسبة 12.4٪ على القاعدة النقدية، في حين كان لصافي الموجودات المحلية أثر انكماشي بنسبة 15.4٪ على هذه القاعدة.

القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها

" مليون دينار"

البيان	الربع الاول 2012	الربع الاول 2013	مقدار التغير	نسبة التغير%
القاعدة النقدية:	33122.0	33902.9	780.9	2.4
ا العملة خارج المصارف	14534.2	13685.8	848.4	5.8
ب الاحتياطيات الأولية للمصارف التجارية:	16739.3	17734.7	995.4	5.9
نقدية في الصندوق	1377.3	1823.2	445.9	32.4
ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي	15362.0	15911.5	549.5	3.6
ج- ودائع المؤسسات العامة لدى م.ل.م	1848.5	2482.4	633.9	34.3
العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية:	33122.0	33902.9	780.9	2.4
ا صافي الأصول الأجنبية	144365.6	162236.3	17870.7	12.4
ب صافي الأصول المحلية:	(111243.6)	(128333.4)	17089.8	15.4
صافي المستحقات على الخزانة العامة	(63433.7)	(77582.5)	14148.8	22.3
المستحقات على المصارف التجارية	0.0	0.0	0.0	0.0
مستحقات على المؤسسات العامة	0.0	0.0	0.0	0.0
صافي البنود الأخرى	(47809.9)	(50750.9)	2941	6.2

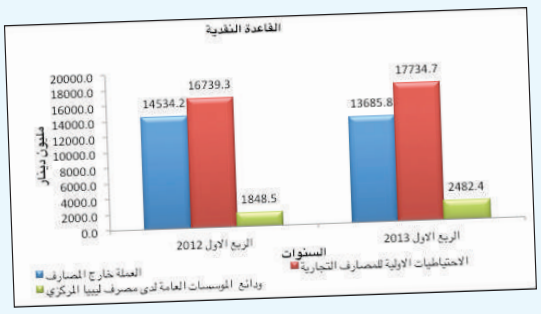

5- عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه:

شهد عرض النقود (ع2) في نهاية الربع الاول من عام 2013 ، ارتفاعاً بنحو 8115.1 مليون دينار، أو ما نسبته 14.3٪ ليصل إلى 64742.6 مليون دينار، مقابل 56627.5 مليون دينار في نهاية الربع الاول من عام 2012.

وقد تمثل هذا الارتفاع في زيادة مكونات عرض النقود (ع1) بنحو 7593.5 مليون دينار، أو ما نسبته 14.6٪ ليصل إلى 59679.0 مليون دينار، مقابل 52085.5 مليون دينار في نهاية الربع الاول من عام 2012 ، كان معظمه في زيادة الودائع تحت الطلب بنحو 8441.9 مليون دينار، أو ما نسبته 22.5٪ لتصل إلى 45993.2 مليون دينار في نهاية الربع الاول من عام 2013 ، وكذلك زيادة شبه النقود فقد ارتفع بنحو 521.6 مليون دينار، أو ما نسبته 11.5٪ ليصل إلى 5063.6 مليون دينار، مقابل 4542.0 مليون دينار في نهاية الربع الاول من عام 2012، في حين انخفضت العملة خارج المصارف بنحو 848.4 مليون دينار او ما نسبته 5.8٪-.

عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه

البيان	الربع الاول 2012	الربع الاول 2013	مقدار التغير	نسبة التغير%
1. عرض النقود (ع1):	52085.5	59679.0	7593.5	14.6
العملة خارج المصارف	14534.2	13685.8	848.4	5.8
ودائع تحت الطلب	37551.3	45993.2	8441.9	22.5
2. شبه النقود:	4542	5063.6	521.6	11.5
عرض النقود (ع2)	56627.5	64742.6	8115.1	14.3
العوامل المؤثرة في عرض النقود:	56627.5	64742.6	8115.1	14.3
1. صافي الأصول الأجنبية:	148714.8	166567.9	17853.1	12.0
المصرف المركزي	144365.6	162236.3	17870.7	12.4
المصارف التجارية	4349.2	4331.6	17.6	0.4
2. المستحقات على الخزانة العامة (صافي):	(75422.9)	(91199.6)	15776.7	20.9
المصرف المركزي	(63433.7)	(77582.6)	14148.9	22.3
المصارف التجارية	(11989.2)	(13617.0)	1627.8	13.6
3. المستحقات على القطاعات الأخرى	14000.1	16777.4	2777.3	19.8
4. صافي البنود الأخرى	(30664.5)	(27403.1)	3261.4	10.6

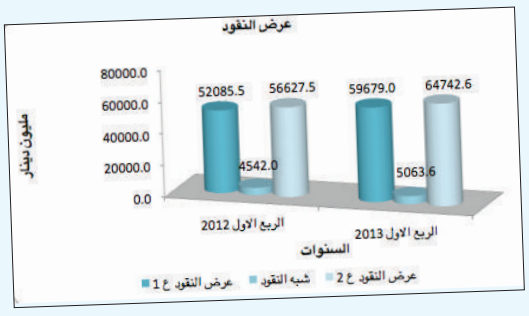

6- هيكل الودائع والتسهيلات الائتمانية للمصارف التجارية:

❖ الخصوم الايداعية بالمصارف التجارية:

سجل إجمالي الخصوم الايداعية للمصارف التجارية في نهاية شهر مارس من عام 2013 ارتفاعاً قدره 8899.5مليون دينار، أو ما نسبته 15.2٪ ليصل إلى 67534.8 مليون دينار، مقابل 58635.3 مليون دينار في نهاية شهر مارس من عام 2012، وبتحليل البنود المكونة للخصوم الايداعية يلاحظ أن الزيادة كانت في ودائع القطاع العام بنحو 3784.6 مليون دينار، أو ما نسبته 12.2٪ لتصل إلى 34817.8 مليون دينار في نهاية شهر مارس من عام 2013، مقابل 31033.2 مليون دينار في نهاية نفس الفترة من العام السابق، وقد شكلت ودائع القطاع العام ما نسبته 51.6٪ من إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية، وارتفاع ودائع القطاع الخاص بنحو 5114.9 مليون دينار، أو ما نسبته 18.5٪ لتصل إلى 32717.0 مليون دينار في نهاية الربع الاول من عام 2013، وشكلت ما نسبته 48.4٪ من إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية، وقد شكلت الخصوم الايداعية ما نسبته 80.3٪ من إجمالي خصوم المصارف التجارية.

وتجدر الإشارة إلى إن الودائع تحت الطلب شكلت ما نسبته 81.9٪ من إجمالي الودائع، في حين شكلت الودائع لأجل وادخار ما نسبته 18.1٪ من إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية في نهاية الربع الاول من عام 2013.

"مليون دينار"

البيان	الربع الاول2012	الربع الاول 2013	مقدار التغير	نسبة التغير%
الودائع لدى المصارف التجارية:	58635.3	67534.8	8899.5	15.2
ودائع القطاع العام	31033.2	34817.8	3784.6	12.2
ودائع القطاع الخاص	27602.1	32717.0	5114.9	18.5
ودائع القطاع العام / إجمالي الودائع%	52.9	51.6		
ودائع القطاع الخاص / إجمالي الودائع%	47.1	48.4		
الودائع تحت الطلب / إجمالي الودائع%	77.0	81.9		
الودائع لأجل وادخار / إجمالي الودائع%	23.0	18.1		
إجمالي الودائع / إجمالي الخصوم%	80.1	80.3		

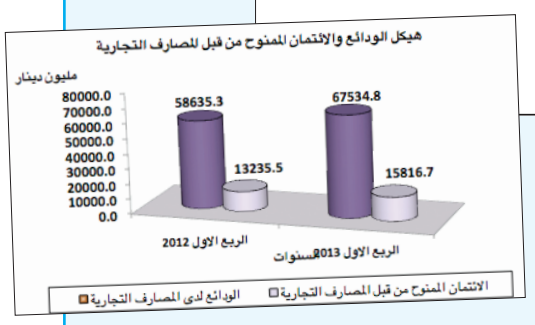

❖ الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية:

سجل الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف التجارية في نهاية الربع الاول من عام 2013 ارتفاعاً قدره 2581.2 مليون دينار، أو ما نسبته 19.5٪ ليصل إلى نحو 15816.7 مليون دينار، مقابل 13235.5 مليون دينار في نهاية شهر مارس من عام 2012. و يعود ذلك إلى زيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنحو 2722.6 مليون دينار، أو ما نسبته 34.0٪ ليصل إلى 10741.0 مليون دينار، مشكلا ما نسبته 67.9٪ من إجمالي الائتمان الممنوح من المصارف التجارية، في حين انخفض الائتمان الممنوح للقطاع العام بنحو 141.4 مليون دينار، أو ما نسبته 2.7٪- ليصل إلى 5075.7 مليون دينار، مشكلا ما نسبته 32.1٪ من إجمالي الائتمان الممنوح من المصارف التجارية.

ومن ناحية أخرى شكل الائتمان المصرفي ما نسبته 18.8٪ من إجمالي أصول المصارف التجارية وما نسبته 23.4٪ من خصومها الايداعية في نهاية شهر مارس من عام 2013.

"مليون دينار"

البيان	الربع الاول 2012	الربع الاول 2013	مقدار التغير	نسبة التغير%
الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية	13235.5	15816.7	2581.2	19.5
القطاع العام	5217.1	5075.7	141.4	2.7
القطاع الخاص	8018.4	10741.0	2722.6	34.0
القطاع العام / إجمالي الائتمان%	39.4	32.1		
القطاع الخاص / إجمالي الائتمان%	60.0	67.9		
الائتمان الممنوح / إجمالي أصول المصارف%	22.6	23.4		
الائتمان الممنوح / إجمالي الخصوم%	18.1	18.8		

معدل التضخم السنوي

"نسبة مئوية"

البيان	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل التضخم السنوي	1.3	2.6	1.5	6.2	10.4	2.4	2.4	15.9	6.1

1 أسعار بعض السلع والمعادن كما هي في 2013.06.14

النفط / خام برنت	105.93 دولار أمريكي للبرميل
الذهب	1,389.60 دولارا / أوقية
الفضة	21.58 دولارا / أوقية
النحاس	7008.72 دولار أمريكي / طن
الألومنيوم	1815.0 دولار أمريكي / طن
القمح	250.78 دولار أمريكي للطن
الأرز	364 دولار أمريكي للطن
السكر	357.05 دولار أمريكي للطن
القطن الأمريكي	2038.48 دولار أمريكي / للطن

2 مؤشرات أسواق المال للدول المتقدمة بتاريخ 2013.06.14

دو جونز للصناعة	15,070.18 نقطة
داوجونز لقطاع النقل	6,309.48 نقطة
مؤشر نيكاي	12,686.52نقطة
مؤشر فاينانشال تايمز	6,308.26 نقطة

3 مؤشرات أسواق المال للإقتصادات الصاعدة 2013.06.14

تركيا XU 100	80,011.09 نقطة
ماليزيا KLCI	1,762.19 نقطة
كوريا الجنوبية KOSPI	1,889.24 نقطة

4 أسعار صرف العملات الدولية بتاريخ 2013.06.14

دولار / اليورو	1.3347 دولار
دولار / جنيه إسترليني	1.5707 دولار
دولار / 100 ين ياباني	94.3100 ينا

5 أسعار الفائدة العالمية 2013.06.14

سعر الإقراض لوحدة حقوق السحب الخاصة (3 أشهر)	0.06 %
سعر الإقراض بين بنوك إنجلترا (3 أشهر)	0.27 %

اعداد / م. على عبدالله الجهاني مدير إدارة الشؤون الإدارية لمصرف ليبيا المركزي

الخصائص الكيمائية والميكانيكية للعملة الوطنية الجديدة

تطرقنا بالجزء الثاني للمواصفات الفنية في طباعة العملة و استعراض العلامات الامنية بفئات العملة التي يتعرف عليها الجمهور للتمييز مابين الأوراق الحقيقة والمزيفة ، وفي هذا الجزء نستكمل الخصائص الكيمائية والميكانيكية للعملة .

❖ **اولاً :الخصائص الكيمائية :**

◆ تأثير مادة الايثنول

◆ التعرض لمركب الايثنول بتركيز 95٪ لمدة لا تزيد عن 30 دقيقة .

◆ الايثنول مركب عضوي ، قابل للاشتعال عديم اللون وله الصبغة الكيمائية $C2H5OH$ فعند تعرض اوراق العملة الوطنية لهذه المادة يلاحظ الآتي :-

◆ عدم تأثر الورق القطني اساس اوراق العملة .

◆ عدم تأثر الاحبار الحجرية أو احبار الطباعة البارزة .

◆ عدم تأثر الشريط الذهبي المتوهج .

❖ عدم تأثر العلامة الامنية والأحبار المرئية المتغيرة (SPARK) .

◆ عدم تأثر الترقيم .

◆ عدم تأثر الشعيرات Fibers .

◆ التأثر الجزئي لشريط الحركة MOTION بفئة الخمسين دينارا .

◆ التأثر الجزئي للصورة الكامنة (Latent Image)

◆ التأثر الجزئي للشريط الفضي المجسم .

◆ تأثير مادة الاسيتون (نقي) Acetone لمدة 30 دقيقة

◆ الاسيتون سائل عديم الرائحة قابل للاشتعال وله الصبغة الكيمائية $CH3COCH3$ ، وله نفس تأثير مادة الايثنول ، باستثناء عدم تأثيره على العلامة الأمنية للصورة الكامنة (Latent Image)

◆ تأثير وقود السيارات البنزين 95 لمدة 30 دقيقة

◆ وقود السيارات البنزين 95 ، له نفس تأثير الايثنول والاسيتون ، وله تأثير أشد على الشريط الامني MOTION بفئة الخمسين دينارا ، بينما ليس له تأثير قوي على باقي عناصر العملة .

◆ تأثير المياه الساخنة حتى درجة حرارة 60 درجة مئوية ولمدة 30 دقيقة

◆ يلاحظ عدم تأثر اوراق العملة بالمياه الساخنة حتى درجة حرارة ستين درجة باستثناء موضع الصورة الكامنة والشريط المجسم الذي تتأثر خصائصه نسبيا .

◆ تأثير المياه بدرجة الغليان حتى 100 درجة مئوية ولمدة 30 دقيقة

◆ يلاحظ تأثير الشريط الأمني المجسم بدرجة كبيرة والتأثر النسبي لموضع الصورة الكامنة .

◆ تأثير حمض الكبريتيك بتركيز 0.5 مول/دم 3 ولمدة 30 دقيقة

◆ يلاحظ التأثير النسبي للطباعة الحجرية ، وكذلك موضع الصورة الكامنة .

◆ التعرض لمساحيق الغسيل عند درجة حرارة 95 ْ .

◆ يلاحظ التأثير الكبير لموضع الصورة الكامنة والشريط المجسم ، وكذلك الشعيرات مع احتفاظ ورقة العملة بباقي الخصائص .

❖ **تأنيًا : الخصائص الميكانيكية**

◆ بإجراء اختبارات على طول اوراق العملة بواسطة طريقة الاختبار IGT Crumpling عندما تكون الاوراق جافة او مبللة ، لوحظ عدم تأثر خصائص اوراق العملة ، باستثناء تأثير بسيط على موضع الصورة الكامنة والشريط الامني والشريط المجسم .

◆ وبإجراء اختبارات تأكل العملة ABRSION لوحظ عدم تأثر عناصر ورقة العملة باختبارات تأكل العملة ، ومحافظة الالوان على بريقها .

مما تقدم يلاحظ ان العملة الوطنية تحتفظ بخصائص تقاوم العوامل الطبيعية والكيمائية مما سيكون الأثر على اطالة فترة تداولها .

إن التداول العادي سيكون له تأثير على ورق العمل بمرور الزمن، ويمكن أن تفقد ورقة العملة خصائصها في حالة إتلافها أو تعرضها للمواد أو معدات غير مهيئة للتعرض لها أثناء التداول العادي.

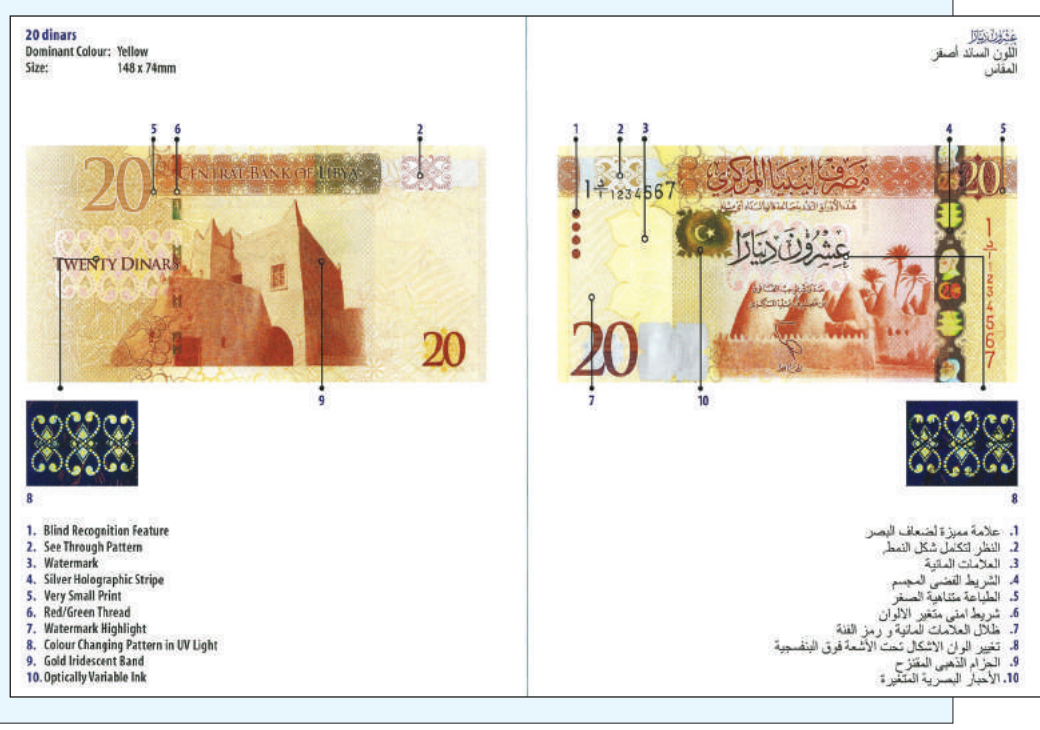

توضيح بشأن التراخيص لشركات ومكاتب الصرافة

في إطار اختصاصاته بتنظيم عمليات النقد الأجنبي، كلف القانون مصرف ليبيا المركزي بتنظيم مزاولة مهنة الصرافة، التي تشمل الاتجار في العملات الأجنبية بيعاً أو شراء، كما تشمل عمليات التحويل سواء تمت في الداخل أو مع الخارج.

وقد قام مصرف ليبيا المركزي في الآونة الأخيرة بوضع القواعد المنظمة لأعمال الصرافة، بموجب قرار مجلس إدارة المصرف رقم (16) المعدل بالقرار رقم (35) لسنة 2012م، مما يتيح للأفراد فرادى أو ضمن شركات ، طلب الترخيص لمزاولة هذه المهنة، وقد روعي في تلك القواعد إخضاع أعمال الصرافة لرقابة المصرف المركزي بشكل يماثل ما تخضع له المصارف التجارية.

ويأتي هذا التنظيم في ظل واقع يتسم باقتصار ممارسة الصرافة بشكل قانوني على المصارف التجارية وحدها، في ظل تنامي سوق موازية غير منظمة وغير منضبطة تمارس من خلالها عمليات تبديل العملة والحوالات للخارج بشكل غير قابل للمراقبة، مع تدني خدمات تحويل العملة في الداخل واتسامها بالبطء وعدم الشفافية.

وسوف تسهل مكاتب وشركات الصرافة للزوار السائحين بيع ما بحوزتهم من نقد أجنبي ، يتم بعد ذلك إعادة بيعه للجمهور، وتتولى كذلك تحويل النقود في الداخل وفي الخارج في إطار الضوابط الموضوعة من قبل مصرف ليبيا المركزي .

إن تنظيم عمليات الصرافة بهذا الشكل يحقق الأهداف التالية:

. خضوع أعمال الصرافة لرقابة مصرف ليبيا المركزي، وهي رقابة تبدأ من التحقق من هويات مؤسسي مكاتب وشركات الصرافة ، وتنتهي إلى رقابة عمليات الصرف والحوالات نفسها من حيث حجمها وأطرافها والجهات المستفيدة منها.

. تحقيق شفافية معاملات الصرافة ما يمكن من ضمان عدم استخدامها في أعمال مخلة بالأمن وبالاقتصاد الوطني،وضمان التعرف على كل المتعاملين وحجم معاملاتهم.

. خضوع أعمال الصرافة للقيود الإجرائية المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الجريمة المنظمة.

. إنهاء احتكار أعمال الصرافة والتحويلات غير القانونية من قبل مجموعات قليلة غير متعارف عليها بفتح باب المنافسة بين شركات ومكاتب الصرافة المرخص لها.

وقد قام مصرف ليبيا المركزي بالإعلان عن فتح باب تقديم الطلبات للحصول على تراخيص بأعمال الصرافة وفقاً للضوابط المذكورة، وتقدم عدد من المواطنين بطلبات منح تراخيص لعدد من الشركات والمكاتب، وقامت اللجنة الدائمة المكونة لهذا الغرض بدراسة تلك الطلبات تمهيداً لمنح الإذن بمزاولة النشاط.

انتصار عبدا لله الشريدى
إدارة الشؤون القانونية